



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم التجارية

## الموضوع

الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية  
-دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية  
تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

د/ بن عيشي عمار

إعداد الطالبة:

طرشي فاتن

رقم التسجيل:	...../2019
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2019/2018

قسم العلوم التجارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فِیْ سَبِیْلِ اللّٰهِ عَمَلًا کَمَنْ یُرِیْ اللّٰهَ وَرَسُوْلَهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ ﴾

صدق الله العظيم

[ سورة التوبة: 105 ]

# شكر و عرفان

قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي رزقني من العلم ما لم أكن أعلم، وأعطاني من القوة والقدرة ما أحتاج للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا العمل.

أتقدم بأرقى وأسمى عبارات الشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور " بن عيشي عمار " الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات جعلها الله في ميزان حسناته، فشكرا لك.

ومن باب رد الجميل، أتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان إلى الشخص الذي له الفضل الكبير في إنجاز هذه المذكرة

**"رئيس مركز الضرائب"**

ولا يسعني أن أنسى رئيس مصلحة المراقبة والبحث على كل ما قدمه لي من معلومات ووثائق ساعدتني في إخراج هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد، كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وإلى كل العاملين بقسم العلوم التجارية.



# الإهداء

إلى من هواه سرق قلبي و حبه ينسيني تعبي، إلى من أشعل الشمعة بيدي لينير لي بها دربي، إلى من في قلبه يحمل حلمي و دوما يشاركني فرحي و حزني، إلى من يتعب اليوم من أجلي لكي أبني أنا غدي، إلى من كان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان

إلى بابا العزيز حفظه الله لي.

إلى التي عشقت بريق عينيها و أخذت أنفاسي الأولى بين ذراعيها، إلى التي كلما رأيتها اجتهد لساني في ذكر اسمها، إلى التي في قلبي حملت حبها و بودي أن أكون عبدا لها، إلى التي علمتني أن الحياة كفاح وأن ثمارها بعد ذلك نجاح، إلى التي بها أنعم و بدونها أتألم

إلى ماما الحبيبة حفظها الله لي .

إلى كل رمز من رموز الحب و حرف من حروفه و نسق من معانيه في وجودي، إلى جواهر حياتي إخوتي و أخواتي: وليد، تاج الدين، ماجدة، آية، وفاء.

إلى نصفي الثاني و شريك حياتي و رفيق دربي... وهذه الحياة بدونك لاشيء... معك أكون أنا...

و بدونك أكون مثل أي شيء... خطيبي الغالي نجم الدين و إلى كل عائلته الكريمة

إلى أغلى كنز ملكته في حياتي، إلى من معهن سعدت و برفقتهن في دروب الحياة سرت حزني و سعادتي معهن تقاسمت، إلى من يطيب لقاءهن و يعز علي فراقهن، إلى من عرفت كيف أجدهن و علمتني ألا أضيعهن

أعز صديقاتي: هندة، خديجة، هاجر

إلى التي قاسمتني الحياة و سأظل أحبها حتى الممات، إلى التي رسمت معها للحلم طريق و كانت متنفسي وقت الضيق، إلى التي صبرت على جنوني و سأحفظها بين جفوني، إلى حبيبة قلبي: سهير

إلى ملاكي في الحياة... إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة...

إلى من أرى التفاؤل بعينيها السعادة في ضحكتها إلى إبنة عمي عبير

إلى من عرفتهم و أحببتهم إلى من جمعني بهم القدر: أمر، إيمان، رانيا، خلود، سعيدة.

إلى من أدركه قلبي و غفل عنه قلبي، إلى من ترك الأثر في حياتي.

إلى كل من أحب الله و الرسول "صلى الله عليه وسلم".

# فاتن

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الرقابة الجبائية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تمثلت إشكالية الدراسة في توضيح الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وللإجابة عليها قمنا بدراسة حالة من حالات التحقيق والمتمثلة في التحقيق المحاسبي الذي يقوم به مركز الضرائب لولاية بسكرة، كإجراء يهدف إلى التحقق من مدى صحة المعلومات المحاسبية المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة، وقد توصلت الدراسة إلى أن للرقابة الجبائية دور كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن للرقابة الجبائية عقبات تواجهها كظاهرة التهرب والغش الضريبي، لذلك على الهيئات المعنية اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير لدعم فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وفي زيادة إيرادات الدولة ومحاربة هذه الظواهر.

## الكلمات المفتاحية:

الرقابة الجبائية، التحقيق المحاسبي، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، الإدارة الجبائية.

## Résumé :

L'objectif de cette étude est de connaître le lien qui existe entre le contrôle fiscal et l'amélioration de la qualité des informations comptables. La problématique de cette étude était de clarifier le rôle du contrôle fiscal dans l'amélioration de la qualité des informations comptables. Pour répondre à cette problématique, nous avons étudié un cas d'enquête, Comme mesure visant à vérifier la validité des informations comptables autorisées par les contribuables, L'étude a conclu que le contrôle fiscal joue un rôle majeur dans l'amélioration de la qualité de l'information comptable, alors qu'il s'agit d'un phénomène de fraude fiscale et de fraude fiscale, de sorte que les organismes concernés devraient prendre des mesures pour renforcer l'efficacité du contrôle fiscal en vue d'améliorer la qualité de l'information comptable. Phénomènes.

## Les mots clés:

Contrôle fiscal, enquête comptable, informations comptables, informations comptables de qualité, l'administration fiscale.

الصفحة	الموضوع
-	البسمة
-	آية قرآنية
-	الشكر والعرفان
-	الإهداء
-	الملخص
III-I	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة الاختصارات والرموز
أ-هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية</b>	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية
3	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية
4	المطلب الثاني: أهداف الرقابة الجبائية
5	المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية
9	المبحث الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني للرقابة الجبائية
9	المطلب الأول: الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة الجبائية

15	المطلب الثاني: الوسائل البشرية للرقابة الجبائية
17	المطلب الثالث: الوسائل القانونية المخصصة للرقابة الجبائية
23	المبحث الثالث: التحقيقات الجبائية
23	المطلب الأول: التحقيق المحاسبي
30	المطلب الثاني: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
31	المطلب الثالث: التحقيق المصوب في المحاسبة
33	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية</b>	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
36	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية
37	المطلب الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية
38	المطلب الثالث: مستخدمي المعلومات المحاسبية
40	المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية
40	المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية
43	المطلب الثاني: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية
44	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية
45	المبحث الثالث: طرق الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
45	المطلب الأول: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب
47	المطلب الثاني: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب

49	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية</b>	
51	تمهيد
52	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية بسكرة
52	المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية بسكرة
53	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية بسكرة
55	المطلب الثالث: مصالح مركز الضرائب لولاية بسكرة
59	المبحث الثاني: دراسة ميدانية للتحقيق المحاسبي
59	المطلب الأول: التعريف بطبيعة ونوع نشاط المكلف محل التحقيق
60	المطلب الثاني: الإجراءات الأولية لعملية التحقيق المحاسبي
61	المطلب الثالث: التبليغ الأولي لنتائج التحقيق المحاسبي
76	المبحث الثالث: الإجراءات النهائية للتحقيق المحاسبي
76	المطلب الأول: رد المكلف بالضريبة على التبليغ الأولي
76	المطلب الثاني: التبليغ النهائي لعملية التحقيق المحاسبي
81	المطلب الثالث: نهاية وخلق التحقيق المحاسبي
82	خلاصة الفصل الثالث
84	الخاتمة
88	قائمة المراجع
94	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
63	تحديد رقم الأعمال المفوتر للسنوات 2014 - 2017	01
64	تحديد رقم الأعمال المقبوض للسنوات 2014 - 2017	02
65	تحديد الربح للسنوات 2014 - 2017	03
66	حسم الرسم على القيمة المضافة للمشتريات لسنة 2015	04
67	تحديد قواعد وأسس فرض الرسم على النشاط المهني للسنوات 2014 - 2016	05
70	تحديد قواعد وأسس فرض الرسم على القيمة المضافة للسنوات 2014 - 2017	06
71	تحديد قواعد وأسس فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للسنوات 2014 - 2017	07
71	تحديد حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني للسنوات 2014 - 2017	08
73	تحديد الحقوق والغرامات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة للسنوات 2014 - 2017	09
74	تحديد الحقوق والغرامات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي للسنوات 2014 - 2017	10
75	تحديد الحقوق والغرامات	11
77	تحديد الفرق الناتج من وضعيات الأشغال الغير مصرحة للسنوات 2014 - 2015	12
78	إعادة تحديد رقم الأعمال المقبوض بعد التعديل لسنة 2017	13
79	إعادة تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لسنة 2017	14
79	إعادة تحديد الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة لسنة 2017	15
80	تحديد حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني بعد التعديل لسنة 2017	16
80	تحديد حقوق وغرامات الرسم على القيمة المضافة بعد التعديل لسنة 2017	17
81	تحديد الحقوق والغرامات النهائية بعد التعديل	18

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	أشكال الرقابة الجبائية	01
10	الهيكل التنظيمي لمديرية البحث والمراجعات	02
12	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	03
14	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	04
15	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	05
54	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية بسكرة	06

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
94	الإشعار بالتحقيق في المحاسبة	01
96	كشف المقارنة للميزانيات	02
100	كشف المحاسبة	03
102	محضر معاينة	04
103	بطاقة بداية أشغال التحقيق المحاسبي	05
104	التبليغ بالتقويم الأولي	06
105	التبليغ بالتقويم النهائي	07
106	الورد الضريبي	08
109	محضر إنتهاء أشغال التحقيق المحاسبي	09
110	التقرير النهائي	10



الاختصار	الدلالة
DRV	مديرية الأبحاث والمراجعات Direction des recherches et vérifications
DIW	المديرية الولائية للضرائب Direction de wilaya des impôts
DGE	مديرية كبريات المؤسسات Direction des grandes entreprises
CDI	مركز الضرائب Centre des impôts
TVA	الرسم على القيمة المضافة Taxe sur valeur ajoutée
TAP	الرسم على النشاط المهني Taxe sur l'activité professionnelle
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي Impôt sur le revenu global
IRG/S	الضريبة على الدخل للأجور والمرتبات Impôt sur le revenu global sur salaire
VC	التحقيق المحاسبي Vérification de comptabilité
VP	التحقيق المصوب Vérification ponctuelle
VASFE	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة Vérification approfondie de la situation fiscale d'ensemble

# مقدمة

بتطور عالم الأعمال والمال زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية والحاجة إليها، حيث يعد الإفصاح عنها مطلباً جوهرياً من أجل تحقيق مزيد من الشفافية والمصداقية، فكل الأعوان الاقتصاديون يتعاملون بها ويسعون جاهدين من أجل الحصول عليها لما لها من دور فعال في اتخاذ قراراتهم المتعددة، لذا لا بد أن تتميز هذه المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الجودة حتى تحقق الغرض منها، ويمكن أن نحكم على هذه الجودة من خلال الخصائص التي تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها.

ونظراً لتداخل الأهداف والغايات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية، فإنه من الصعب الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية ومناسبة مما أدى إلى البحث عن أسلوب ضمان وصدق موضوعية المعلومات المحاسبية ومدى سلامتها من الأخطاء وخلوها من الانحرافات.

وفي هذا السياق تعددت وسائل وآليات الرقابة الجبائية التي تسعى جاهدة للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة التي من ورائها يتم كشف الإغفالات والتجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف.

ومن هنا يأتي دور الرقابة الجبائية كوسيلة وقائية وردعية في آن واحد تهدف عن طريق الإدارة الجبائية إلى كبح النزيف الذي ينخر في جسد الاقتصاد الوطني ويفوت على الخزينة فرصة الاستفادة من موارد مالية معتبرة.

مما سبق نحاول إبراز دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية نظرياً ثم التأكد من العلاقة ميدانياً من خلال تقديم حالة من حالات التحقيق الذي يقوم بها مركز الضرائب لولاية بسكرة.

#### ✓ إشكالية البحث:

من خلال العرض الموجز يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

**ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مركز الضرائب؟**

على أساس هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالرقابة الجبائية؟
- ما هي الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تعتبر ذات جودة؟
- هل إجراءات الرقابة الجبائية لها تأثير على جودة المعلومات المحاسبية؟
- ما هي طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مركز الضرائب لولاية بسكرة التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

## ✓ فرضيات البحث:

بعد طرح الإشكالية والتساؤلات السابقة تبادرت في أذهاننا بعض الفرضيات التي ستكون منطلقاً للدراسة وهي على النحو التالي:

- الرقابة الجبائية هي وسيلة قانونية للتحقق من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.
- يجب أن تتوفر بالمعلومات المحاسبية مواصفات خاصة كالملائمة، الموثوقية، الشمولية وقابلية المقارنة حتى تكون ذات جودة ويمكن الاعتماد عليها.
- كلما كانت الرقابة الجبائية محكمة وفعالة كلما كانت المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية.
- تتم عملية الرقابة الجبائية على التصريحات بطرق قانونية تمثلت في الرقابة الشكلية، والرقابة على الوثائق إضافة إلى التحقيق في المحاسبة، والتحقق المصوب والتحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

## ✓ أسباب اختيار الموضوع:

من ابرز الأسباب الداعية لاختيار الموضوع هو:

- الميول الشخصي للبحث في مواضيع خاصة بالمجال الجبائي.
- أهمية موضوع التدقيق الجبائي في مجال المحاسبة.
- تحسيس الإدارة الجبائية بأهمية الرقابة الجبائية والدور الذي تلعبه في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

## ✓ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المكانة التي تحتلها الرقابة الجبائية، لردع المكلفين المدلسين من خلال الأشكال المختلفة للرقابة لاكتشاف الأخطاء ومحاولات الغش والتضليل التي يمكن أن تشوب وتعترى المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين للضريبة، وبالتالي يمكن للأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية أن تستوفي حاجتها من هذه الأخيرة دون عوائق أو حواجز.

## ✓ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تسليط الضوء على الرقابة الجبائية من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي والتنظيمي والقانوني.
- التعرف على مختلف مصالح الرقابة الجبائية والأساليب الرقابية المتبعة.
- بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية وحاجة مستخدميها إليها.
- تبيين مساهمة أشكال الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

## ✓ إطار البحث:

تم اختيار مركز الضرائب لولاية بسكرة وبالضبط المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث كإطار عملي للدراسة التطبيقية وتم انجاز هذا البحث خلال السنة الجامعية 2019/2018.

## ✓ منهجية البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية العامة للبحث، والإلمام بكل عناصرها، وربط العلاقة بين متغيراتها، اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري وأسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

## ✓ صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء عملية البحث ما يلي:

- نقص بعض المراجع المتعلقة بالموضوع.
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات مثل الملف الجبائي للمكلف محل التحقيق بحجة الحفاظ على السر المهني.

## ✓ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوعي الرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية ومنها نذكر:

- دراسة: لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تجسيد آلية الرقابة الجبائية لكونها أسلوب وقائي وعقابي في آن واحد لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي بالاعتماد على التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية كوسيلة للرقابة الجبائية بهدف كشف الأخطاء والتجاوزات التي قد تستعمل من طرف المكلفين بالضريبة.

وقد توصلت إلى أن التحكم السليم في مكونات التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية وفقا للشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها قد تسترجع حقوق الخزينة العمومية من جهة وتساهم في الحد أو على الأقل التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي من جهة أخرى، من خلال الحصيلة الضريبية المحققة والتي تعتبر الثمار التي جنتها عملية الرقابة الجبائية.

▪ دراسة: بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2010.

هدفت هذه الدراسة إلى تبين دور الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي، من خلال تطبيق الأنواع المختلفة للرقابة الجبائية. وقد توصلت إلى أن الرقابة الجبائية تركز على مجموعة من الإجراءات تنظم تدخل الإدارة الجبائية وتضمن حقوق المكلفين بالضريبة، وتؤدي مخالفتها وعدم الالتزام بها إلى بطلان إجراءات الرقابة الجبائية والنتائج المترتبة عنها، لكنها تعاني من مشكلة نقص الإمكانيات البشرية وعدم كفاءتها في ظل العدد الهائل من الملفات التي يجب مراقبتها.

▪ دراسة: ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.

هدفت هذه الدراسة إلى الدور الهام للمعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ القرارات، ومحاولة قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وأثرها في اتخاذ القرارات.

وقد توصلت إلى أن المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية المنشورة متوسطة الكفاية في تلبية الاحتياجات وأن التقارير المالية مازالت تشكل المصدر الأساسي لمتخذ القرار، وأن خاصية الثبات وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تؤدي إلى كفاءة وفاعلية عملية اتخاذ القرارات.

#### ✓ التعقيب على الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسات السابقة مع دراستنا في مواطن وعناصر معينة، كما اختلفت عنها من ناحية أخرى، فمنها من عالجت موضوع التدقيق المحاسبي، الرقابة الجبائية وكيفية تفعيلها للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، اتخاذ القرار، وجاءت دراستنا مختلفة عن الدراسات السابقة من حيث الهدف وهيكل البحث وطرق المعالجة، حيث تناولت دراسة حالة تطبيقية لنوع من أنواع التحقيق، أي طريقة من طرق الرقابة الجبائية ألا وهي التحقيق المحاسبي.

✓ هيكل البحث:

تضمن هيكل البحث ثلاث فصول، فصلين نظريين والآخر تطبيقي، ويمكن شرح ما تضمنه كل فصل كما يلي:  
**الفصل الأول:** تحت عنوان الإطار النظري للرقابة الجبائية وفصلناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية الرقابة الجبائية، المبحث الثاني الإطار التنظيمي والقانوني للرقابة الجبائية، وفيما يخص المبحث الثالث التحقيقات الجبائية.

**الفصل الثاني:** اشتمل الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية والذي قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية المعلومات المحاسبية ، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية ، وفي المبحث الثالث تناولنا طرق الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

**الفصل الثالث:** خصص للدراسة التطبيقية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم مركز الضرائب لولاية بسكرة، أما بالنسبة للمبحث الثاني دراسة حالة ميدانية للتحقيق المحاسبي، وفيما يخص المبحث الثالث الإجراءات النهائية للتحقيق المحاسبي.

# الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية



## تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية من الوسائل القانونية التي تستخدمها الإدارة الجبائية في المحافظة على أموال الخزينة، من خلال محاربة الغش والتهرب الضريبي، حيث أنها تحتل مكانة اقتصادية هامة لدورها الفعال في التأكد من صحة ونزاهة ودقة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يمنح المكلف الحرية التامة في التصريح بمداخيله، ويتم ذلك وفقا لأسس وتشريعات جبائية تنظمها الإدارة الجبائية وتسهر على تطبيقها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

✓ **المبحث الأول:** ماهية الرقابة الجبائية.

✓ **المبحث الثاني:** الإطار التنظيمي والقانوني للرقابة الجبائية.

✓ **المبحث الثالث:** التحقيقات الجبائية.

## المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية لضمان مصلحة الخزينة العمومية، وحدد لها القانون إطارها التشريعي والتنظيمي من أجل اكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين، وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للرقابة الجبائية.

## المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

للقوف على مفهوم الرقابة الجبائية يجب تحديد مفهوم الرقابة بشكل عام حيث عرف (فابول) الرقابة هي: «التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها».<sup>1</sup>

## أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

1. "هي مجموعة العمليات غايتها تتمثل في مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ومقارنتها بالمحاسبة".<sup>2</sup>
2. وتعرف أيضا "هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها".<sup>3</sup>
3. وتعرف أيضا "هي فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية".<sup>4</sup>

فالرقابة الجبائية إذن هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية وقانونية تصريحات المكلفين ومقارنتها مع ما هو مصرح به والمعلومات المحصل عليها من مصادر أخرى.

<sup>1</sup> - حمدي سليمان، سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 13.

<sup>2</sup> - بن اعمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 13.

<sup>3</sup> - محمد حمو، منور أو سرير، محاضرات في جباية المؤسسات، الشركة الجزائرية بوداود للنشر، الجزائر، 2009، ص 201.

<sup>4</sup> - ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة حالة الجزائر 2009، مداخلة الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 06.

### المطلب الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

إن الهدف الرئيسي للرقابة الجبائية يتمثل في مكافحة التهرب الضريبي وذلك من خلال التحقق من أن وعاء الضريبة لم يكن محل تخفيض أو تدليس في التصريحات الجبائية والبيانات الدورية المقدمة للإدارة الجبائية، كما تهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق العمليتين التاليتين:<sup>1</sup>

- تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي.
- التحقق من هذا المحتوى مع الإثبات والتصريحات المقدمة.

كما أن هناك أهداف أخرى تسعى الرقابة الجبائية إلى تحقيقها و المتمثلة فيما يلي:

1. **الهدف القانوني:** ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.<sup>2</sup>
2. **الهدف الإداري:** إذ تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء، ويمكن تحديدها في النقاط التالية:<sup>3</sup>
  - تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
  - تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تتجم عن ذلك.
  - تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.
  - ضمان تماسك واستمرارية النظام التصريحي، لأن معظم الاقتطاعات الجبائية تؤسس على قواعد مصرح بها من طرف العناصر الجبائية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006/2007، ص 17.

<sup>2</sup> نوي نجا، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 36.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 36.

<sup>4</sup> محمد فلاح، السياسة الجبائية - الأهداف الأدوات- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 192.

### 3. الهدف الاجتماعي: يتمثل في: <sup>1</sup>

- محاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال، أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع.
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

4. **الهدف المالي والاقتصادي:** حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكالها بغرض الحفاظ على إيرادات الخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أشكال الرقابة الجبائية

نظرا لتزايد الكم الهائل للتصريحات الجبائية من قبل المكلفين والتي تتطلب الرقابة مما يتطلب من الإدارة تنوع مخطط عملها ونشاطها وتأخذ في ذلك أشكالا لا بد من إتباعها في حدود ما هو مقرر في التشريعات المنظمة لها، والتي تتمثل فيما يلي:

#### أولاً: الرقابة العامة

وتتكون من نوعين هما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق:

1. **الرقابة الشكلية:** تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تتضمنها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية.<sup>3</sup>
- وتتم الرقابة الشكلية عموماً على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، ويتم القيام بها كل سنة، وتعتبر كمرحلة تمهيدية وكخطوة أولى لباقي أنواع الرقابة الجبائية الأخرى.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012/2011، ص 85-86.

<sup>2</sup> - سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 48.

<sup>3</sup> - ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 45.

<sup>4</sup> - عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004/2003، ص 57.

وهي تهدف إلى ما يلي: <sup>1</sup>

- التأكد من هوية و عنوان المكلف بالضريبة.
- التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات.
- محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصريح.

**2. الرقابة على الوثائق:** يعد هذا النوع من الرقابة ثاني إجراء تقوم به الإدارة الضريبية بعد الرقابة الشكلية ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب والتي تقوم من خلالها الإدارة بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة والمتعلقة بالمعاملات أو الصفقات المبرمة بين المكلف وهذه الهيئات، تكون في شكل كشوف، وبإمكان المحقق طلب بعض التوضيحات والتبريرات من المكلف إذا لزم الأمر. <sup>2</sup>

وهي تهدف إلى ما يلي: <sup>3</sup>

- فحص جميع الأعمال التي تتم على مستوى المكتب.
- قيام مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبه والمقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال مقارنتها بالوثائق والمعلومات التي تمتلكها الإدارة عن الوضعية الحقيقية لكل مكلف.
- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ترابطها وتطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى.
- طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة، أو تبريرات وتوضيحات، فيما يخص مبالغ الرسوم المحسوبة والمتعلقة أساسا بالرسم على القيمة المضافة.
- التأكد من المعدلات الضريبية على كل عملية، زيادة إلى النظر في طبيعتها إن كانت فعلا متعلقة بالعمليات المحققة.

### ثانيا: الرقابة المعمقة

تتمثل الرقابة المعمقة في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم، كما يتم الفحص الميداني للدفاتر

<sup>1</sup> - ولهي بوعلام، مرجع سابق، ص 06.

<sup>2</sup> - قتال عبد العزيز، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهريب والغش الضريبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس المدينة، 2008/2009، ص 38-39.

<sup>3</sup> - كردودي سهام، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص 92.

والوثائق المحاسبية مع تبريراتها اللازمة وهذا لأربعة (04) سنوات لم يمسهما التقادم لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب الضريبي.<sup>1</sup>

وتتمثل الرقابة الجبائية المعمقة في:

1. **التحقيق المحاسبي (VC):** هو مجموع العمليات التي تستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته.<sup>2</sup>

2. **التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (VASFE):** هو مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام.<sup>3</sup>

3. **التحقيق المصوب (VP):** هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية ويخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقيق في المحاسبة.<sup>4</sup> وسنتطرق إلى مفهوم التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية والتحقيق المصوب بتوسع أكثر في المبحث الثالث.

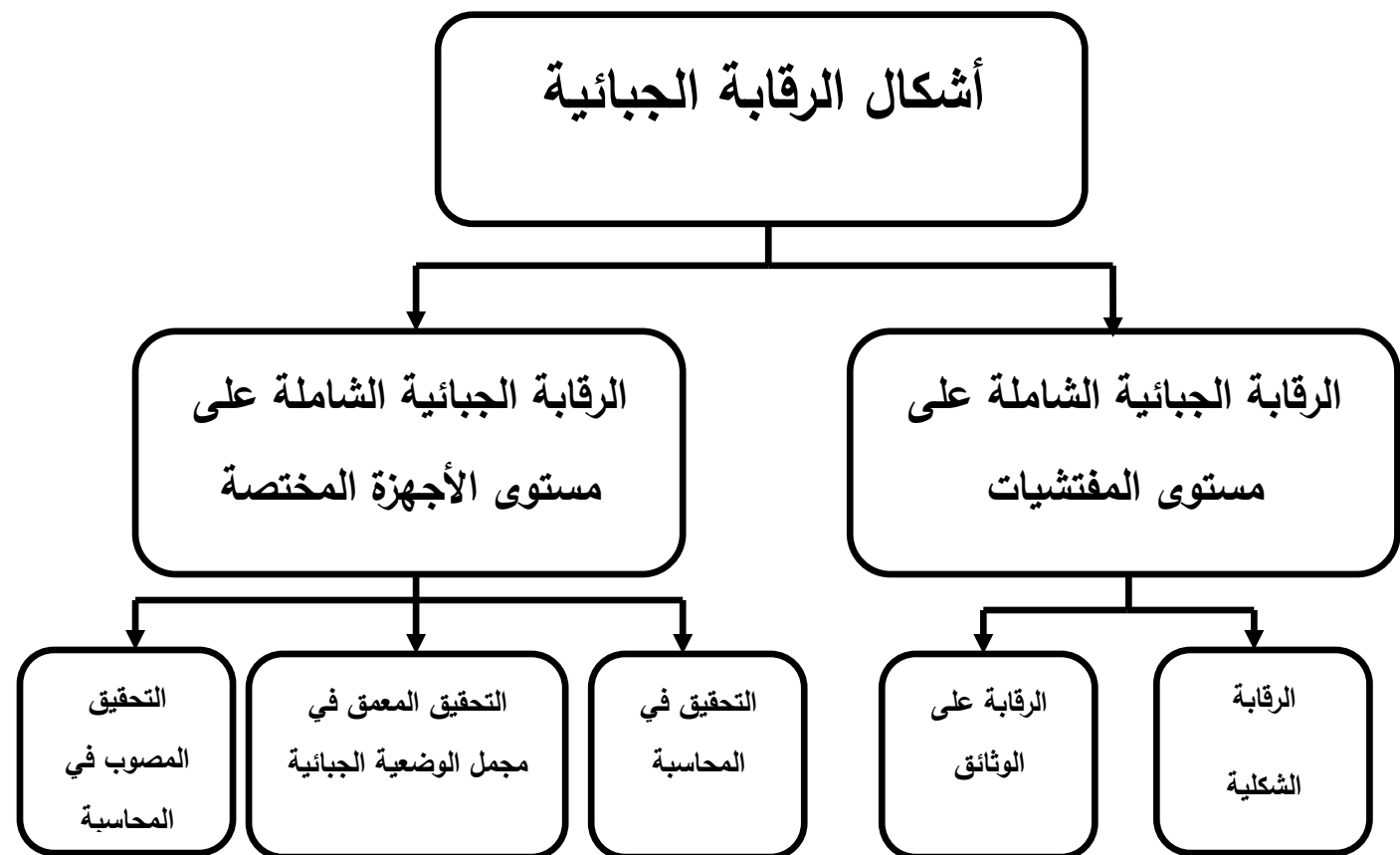
<sup>1</sup>– Michel Bovier.Marie CHRISTINE:"L'administration fiscale en France" PUF,paris,1988,p47 .

<sup>2</sup>– بن اعمارة منصور، مرجع سابق، ص 23.

<sup>3</sup>– لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، ص 25.

<sup>4</sup>– تومي سمية، بن اعمارة منصور، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات جبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، العدد 12، جوان 2018، ص 44.

الشكل رقم (01): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، ص21.

## المبحث الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني للرقابة الجبائية

تعتمد الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والوسائل الإدارية المخولة قانونا للقيام بعملية الرقابة وذلك لتحسين طرق أداء عملية التحقيق، ولقد منح المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة مجموعة من الحقوق والصلاحيات من أجل أداء مهمتها الرقابية.

### المطلب الأول: الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة الجبائية

يعتمد تنفيذ برامج التحقيق الجبائي على وجود أجهزة هيكلية مختصة تسند لها مهمة المراقبة والمتمثلة في:

#### أولاً: مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV)

تعتبر مديرية البحث والمراجعات أعلى الهيئات للرقابة الجبائية، حيث تسهر على ضمان استمرارية وتوحيد تنفيذ إجراءات الرقابة الجبائية على التراب الوطني.

#### 1. تعريف مديرية البحث والمراجعات:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 المؤرخ في: 13 جويلية 1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، ويمتد نطاق اختصاصها على المستوى الوطني من خلال المراقبة والتكفل بالقضايا المدرجة في إطار مكافحة التهرب والغش الضريبي، كما تقوم بالموافقة أو التعديل للبرامج المقترحة من طرف المديرية الولائية للضرائب والمصادقة عليها، وتستند إليها مهمة التحقيق في المؤسسات التي يفوق رقم أعمالها السنوي 4.000.000 د.ج بالنسبة لمؤدي الخدمات والأنشطة الحرة، ومبلغ 10.000.000 د.ج بالنسبة للمؤسسات الأخرى.<sup>1</sup>

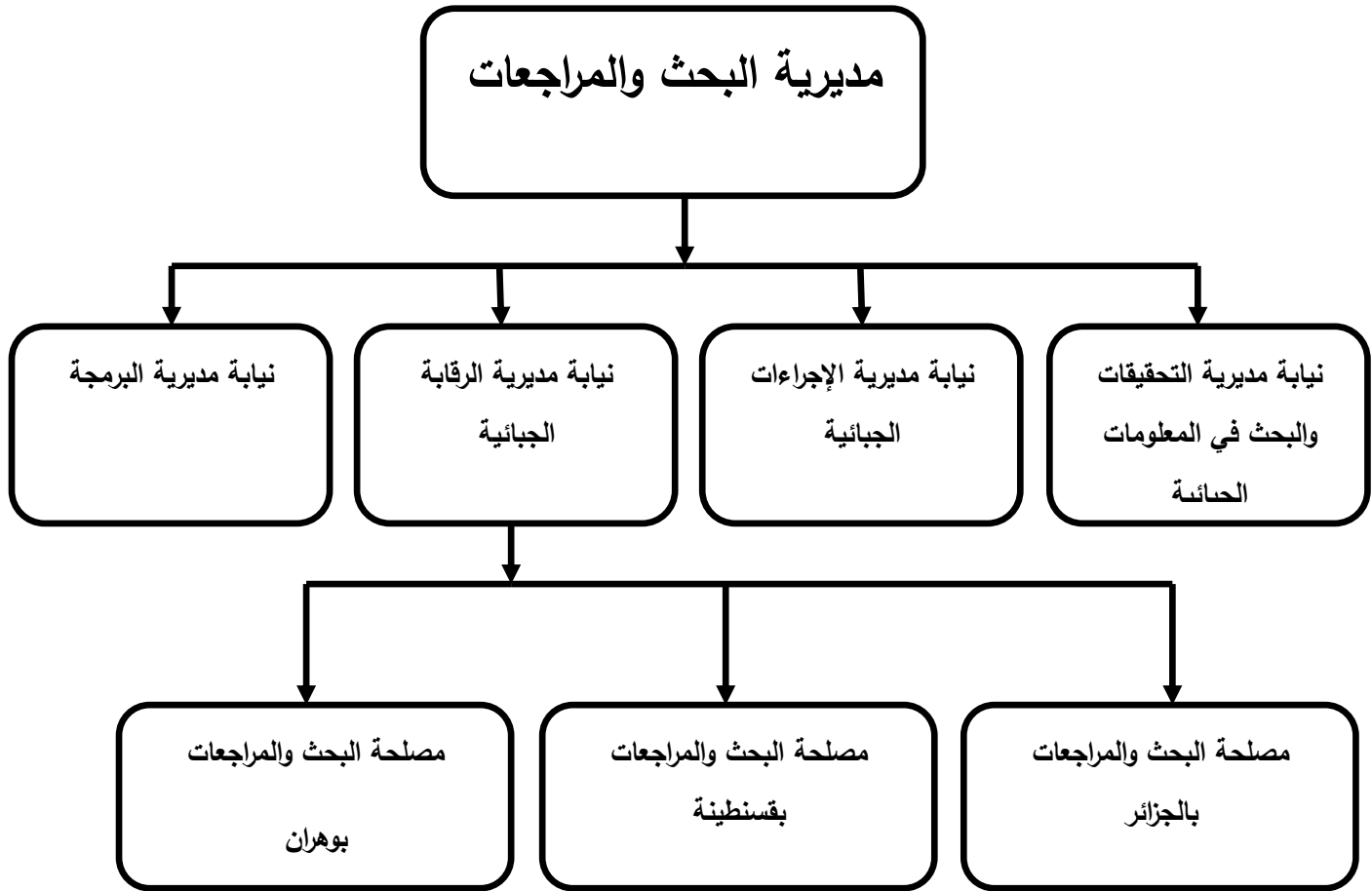
#### 2. الهيكل التنظيمي لمديرية البحث والمراجعات:

فالهيكل التنظيمي لمديرية البحث والمراجعات يكون على النحو التالي:

<sup>1</sup> - بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص 108.



الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمديرية البحث والمراجعات



المصدر: المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 364/07 المؤرخ في 2007/11/28 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية العدد 75 المؤرخة في 2007/12/02.

**ثانيا: المديرية الولائية للضرائب (DIW)**

تعتبر المديرية الولائية للضرائب من المصالح المحلية للرقابة الجبائية، والتي تعد أعلى المصالح الجبائية على مستوى كل ولاية من حيث السلم الإداري.

**1. تعريف المديرية الولائية للضرائب:**

إضافة إلى مديرية البحث والمراجعات، فإن المديرية الولائية للضرائب هي أيضا مكلفة بعملية الرقابة الجبائية، وتتكفل مديريتها الفرعية للرقابة الجبائية بهذه المهمة، إذ تعد الهيئة المختصة بعملية الرقابة، لذا تسند إليها مهمة تنفيذ برامج التحقيق.<sup>1</sup>

كما أنها مكلفة بتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من مديرية الأبحاث والمراجعات والتي تكون في إقليم الولاية بشرط أن يكون المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية محققين رقم أعمال سنوي أقل من 4.000.000 د.ج بالنسبة لمقدمي الخدمات ورقم أعمال سنوي أقل من 10.000.000 د.ج لباقي المؤسسات الأخرى.<sup>2</sup>

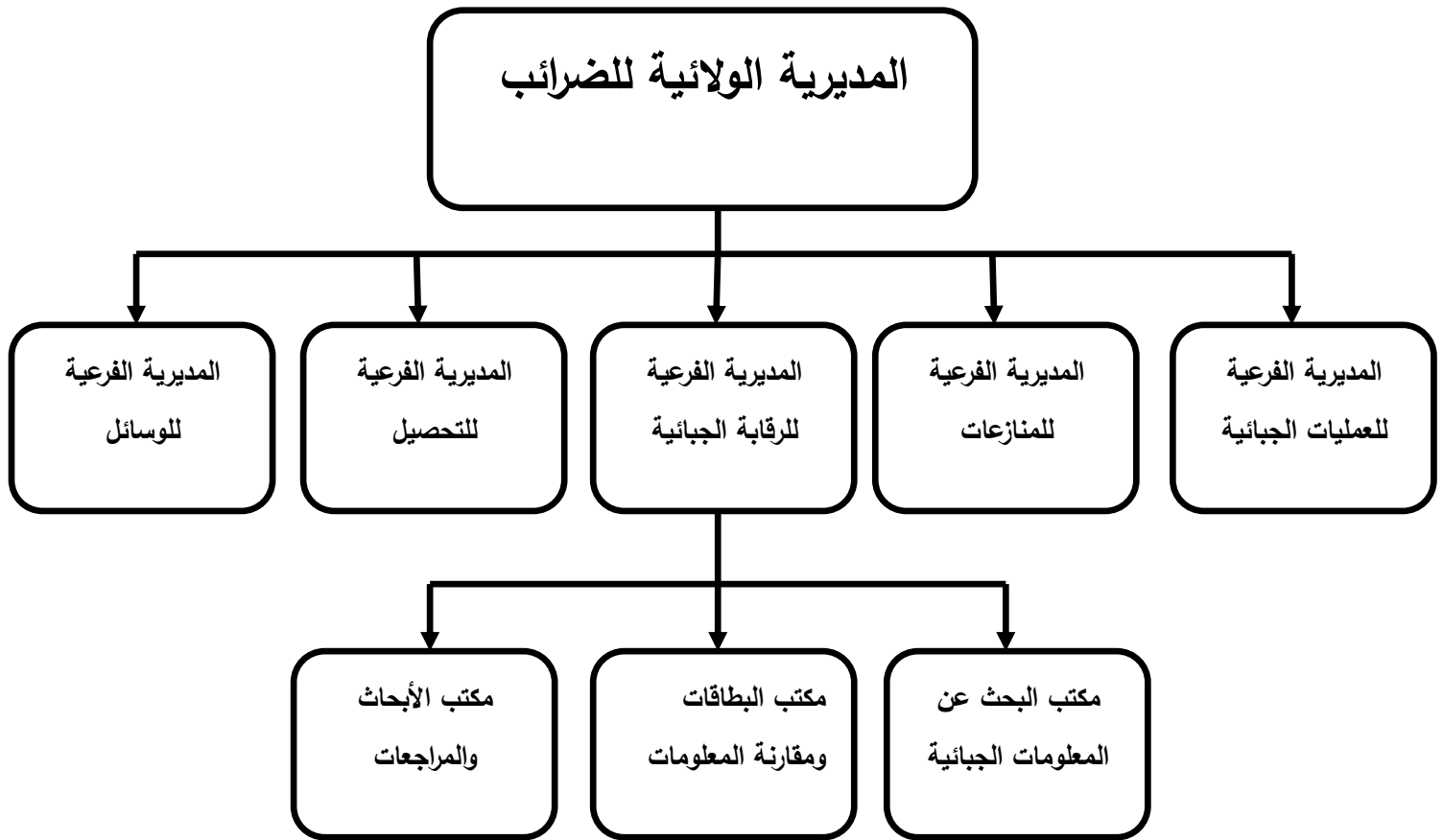
**2. الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب:**

فالهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب يكون على النحو التالي:

<sup>1</sup> - سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 55.

<sup>2</sup> - لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 28.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر:مغازي عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونييسي علي، العدد 02، جوان 2013.

**ثالثا: مديرية كبريات المؤسسات (DGE)**

تعتبر مديرية كبريات المؤسسات حديثة النشأة مقارنة بباقي المصالح الجبائية الأخرى، وجاء إنشاؤها تلبية لدواع وأغراض خاصة.

**1. تعريف مديرية كبريات المؤسسات:**

أنشئت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 28/09/2002 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/05 المؤرخ في 26/12/2005 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات، ويتم توضيح الأشخاص الخاضعين لرقابة هذه المديرية من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

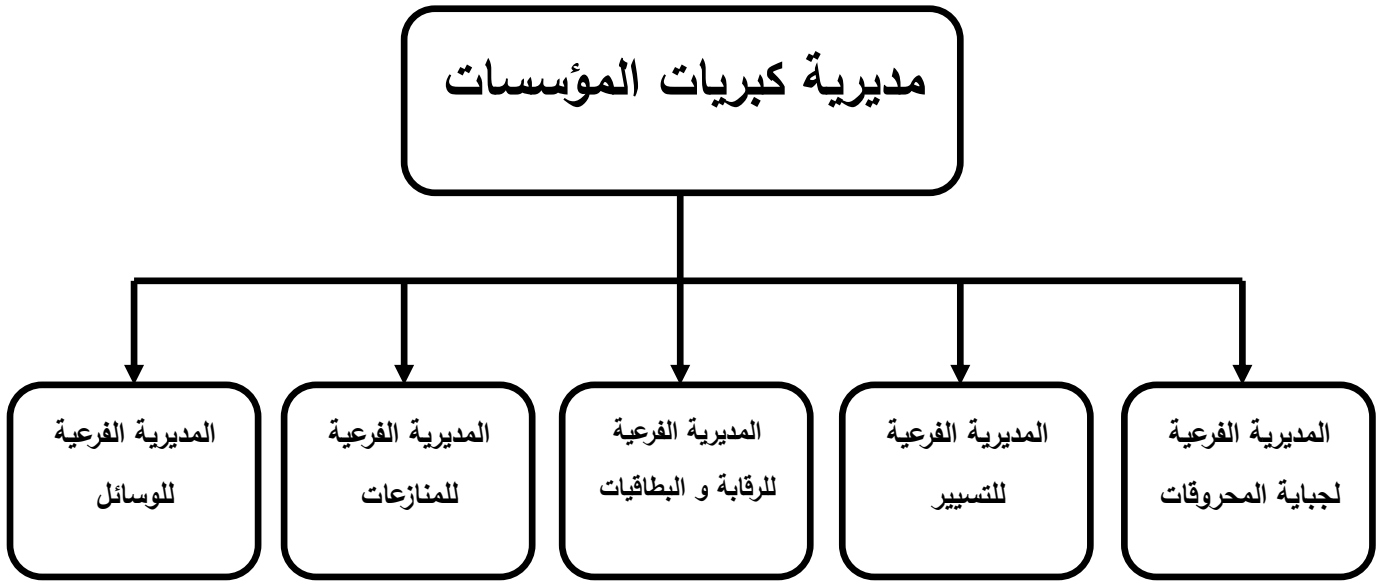
- الأشخاص المعنويين أو تجمعات الأشخاص المعنويين العاملين في ميدان المحروقات.
- شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي يساوي أو يفوق رقم أعمالها السنوي 100.000.000 د.ج.
- الشركات المقيمة في الجزائر العضوية في التجمعات الأجنبية وكذا الشركات التي ليست لها إقامة في الجزائر.

**2. الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات:**

فالهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات يكون على النحو التالي:

<sup>1</sup>- رجال نصر، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2006/2007، ص111-112.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2009/02/21، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 2009/03/29.

#### رابعا: مراكز الضرائب (CDI)

تعتبر مراكز الضرائب من الهياكل المستحدثة في الإدارة الجبائية، غير أنه لم يتم تعميمها بعد على كامل التراب الوطني، واقتصر وجودها على بعض المناطق، وفي انتظار تعميمها على كل الوطن.

#### 1. تعريف مراكز الضرائب:

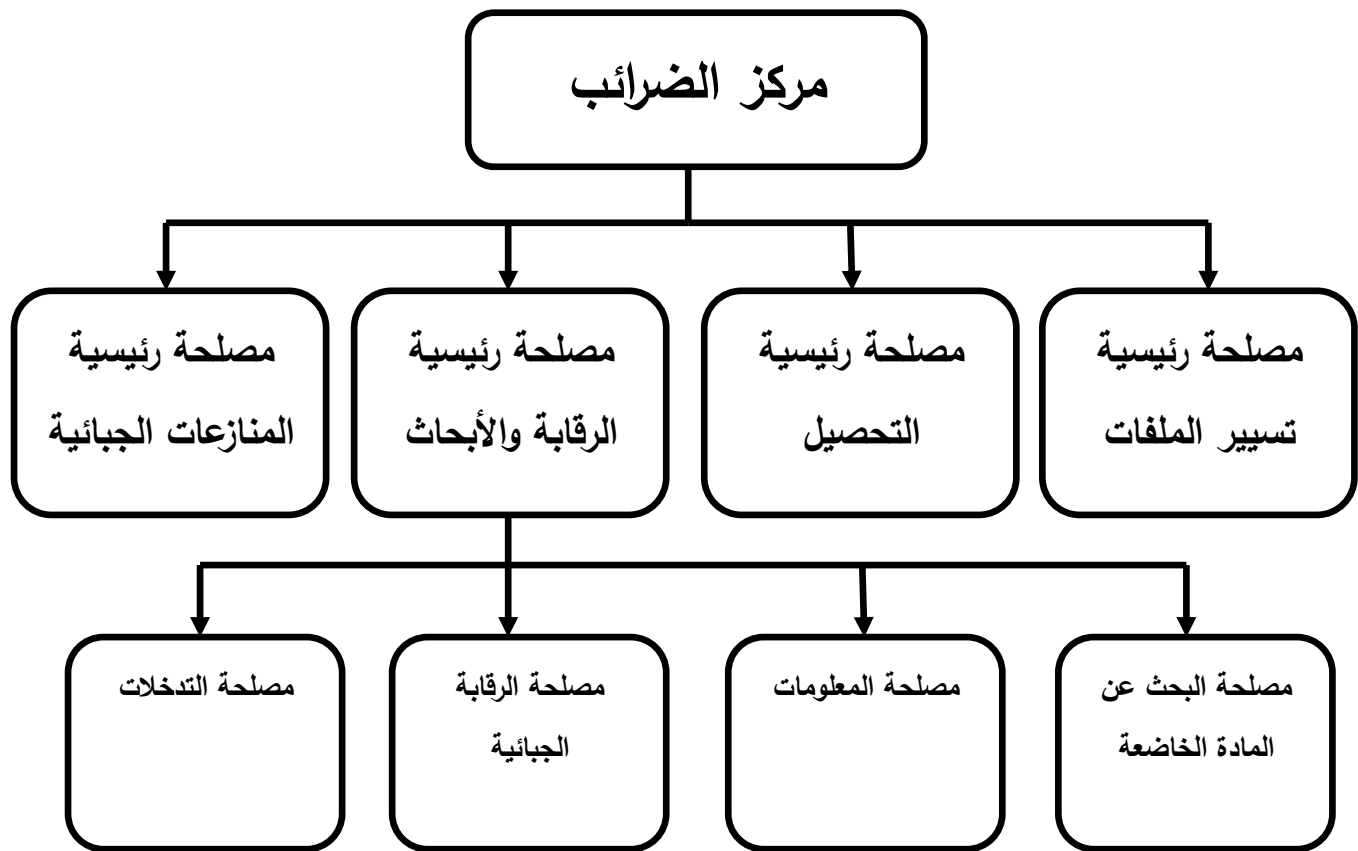
هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي ومرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب كما يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 100.000.000 د.ج بالإضافة إلى المهن الحرة ويختص هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحيته.<sup>1</sup>

#### 2. الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب:

فالهيكل التنظيمي لمركز الضرائب يكون على النحو التالي:

<sup>1</sup> - المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 المؤرخ في 2006/09/18 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 59 المؤرخة في 2006/09/24.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 327/06 المؤرخ في 18/09/2006 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 59 المؤرخة في 24/09/2006.

#### المطلب الثاني: الوسائل البشرية للرقابة الجبائية

لأداء مهام الرقابة الجبائية وفرت إدارة الضرائب الإمكانيات البشرية اللازمة لتمارس مهامها على أكمل وجه والتي خول لها القانون معايير انتقاء الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرة والكفاءة المهنية العالية، كما حدد المشرع الجبائي مسؤولياتهم اتجاه الإدارة الجبائية واتجاه المكلفين بالضريبة.

#### أولاً: الأعدان المكلفين بالرقابة الجبائية

إن الرقابة الجبائية هي من حق الإدارة الجبائية وحدها التي تمارس من طرف موظفيها إجراء التحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل المراجعات الضرورية للوعاء ومراقبة الضريبة، والموظفين المكلفين بذلك

هم:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - نوي نجاة، مرجع سابق، ص 44.

**1. نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية:**

وهو المسؤول عن الإعداد وفي أحسن الظروف الممكنة لبرامج التحقيقات الممنوحة للمصلحة، وفي هذا المجال يراقب أعمال التحقيق الجبائي، بالإضافة إلى أنه يقوم بصفة دورية بجمع رؤساء وفرق التحقيق للقيام بدراسة حول الأعمال المنجزة، وتقديم الملاحظات حول برامج التحقيق المنجزة، ووضع وتقديم اقتراحات لتحسين شروط التدخلات، كما يعمل على نقل تقارير التحقيقات للمديرية الجهوية للضرائب في 30 يوما بعد إرسال كل إبلاغ نهائي.

**2. رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات:**

إن القانون يستوجب أن تكون لرئيس مكتب الأبحاث والمراجعات رتبة مفتش، وخبرة لا تقل عن ستة سنوات كمحقق جبائي، ويكون رئيس فرقة التحقيق لكونه مسؤولا عن النظام العام داخل فرقته، كما يسهر على حضور الأعوان المحققين في أماكن عملهم، وهو مسؤول أيضا مع المحققين على القضايا المبرمجة لصالح فرقته، كما يتدخل أحيانا في مناقشة نتائج التحقيق، وتقييم السير الحسن للجهود المبذولة من طرف الأعوان المحققين.

**3. الأعوان المحققين:**

حتى تسند مهمة التحقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين رتبة مفتش ضرائب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي، كما يسند إلى الأعوان المحققين مهام التدخل والمراجعة بكل مراحلها مع الإشارة إلى أنه يجب أن تتجز مهامهم في مقرات المكلفين، باستثناء حالات خاصة مرخصة من طرف المدير الولائي تحت طلب المكلف بالضريبة مع ذكر السبب المقنع للقيام بعملية التحقيق خارج مقره والتي تتم على مستوى مكاتب الأعوان المحققين.

**ثانيا: مسؤولية الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية:<sup>1</sup>**

عند ممارسة أعوان الضرائب مهامهم لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة الجبائية يتعين عليهم احترام قواعد أخلاقيات المهنة، لذلك يرمي توازن بين حقوق وواجبات الأعوان إلى وقايتهم من النزاعات التي تعترضهم كما وضع المشرع الجبائي عدة التزامات مرتبطة بصفته كممثل للدولة نذكر أهمها:

- تأدية الخدمة في إطار احترام العلاقات السلمية لكونه قد يكون رئيسا أو مرؤوسا.
- تأدية اليمين أمام المحكمة وواجب الالتزام بخدمة الدولة.
- ممارسة الوظيفة وحدها فقط وبصفة فعلية ومستمرة.

<sup>1</sup> - لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 32-33.

- تأدية الخدمة بكل استقلالية وحياد اتجاه المكلفين بالضريبة.
- الالتزام بالنزاهة والسر المهني واحترام النظام الداخلي للإدارة.

كما يترتب على عاتق الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية عدة مسؤوليات ملخصة فيما يلي:

### 1. المسؤولية المدنية:

يتحمل عون الضرائب المسؤولية المدنية، عند إلحاق الضرر بالغير وهي نتيجة لخطأ أو عدم الانتباه أو إهمال ما قام به العون بنفسه أو أشخاص آخرين تحت مسؤوليته وهذا بمقتضى أحكام المادة 124 من القانون المدني الجزائري ولا يكون كل موظف أو عون عمومي مسؤولا شخصيا عن عمله الذي أضر بالغير إذا قام به تنفيذا لأوامر صدرت إليه من رئيسه الإداري.

### 2. المسؤولية الجنائية:

يمكن اعتبار الموظف مسؤولا من الناحية الجنائية عندما يقوم بارتكاب جناية أو جنحة ينص ويعاقب عليها قانون العقوبات، ويلغى الإجراء المتخذ تجاه العون آليا الإجراء التأديبي، ومن بين الأعمال التي تعتبر جناية أو جنحة نجد منها: التعسف في استعمال المنصب، استغلال النفوذ، الرشوة، اختلاس الأموال، تزوير الوثائق...

### 3. المسؤولية التأديبية:

يعتبر الموظف الذي يقوم بارتكاب خطأ مهني مسؤولا من الناحية التأديبية ويتعرض للعقوبات المقررة حسب درجة الخطأ المرتكب والمصنفة بأربعة (04) درجات مختلفة، وهذا حسب درجة الخطأ المرتكب أما العقوبات التي حددها القانون نجد: التنبيه، الإنذار الكتابي، التوبيخ، التوقف المؤقت عن العمل، التنزيل من الدرجة، النقل الجبري إلى غاية التسريح.

### المطلب الثالث: الوسائل القانونية المخصصة للرقابة الجبائية

لقد وضع المشرع الجزائري إطارا قانونيا أوجب من خلاله كل المحققين الجبائين بإتباع إجراءات معينة وهذا بهدف حماية الخزينة العمومية من كل التلاعبات والتجاوزات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة كما حدد القانون الجبائي مختلف الالتزامات التي يجب على المكلف التقيد بها، وكذا الضمانات الممنوحة له حتى يتسنى له معرفة جميع حقوقه وواجباته اتجاه الإدارة الجبائية.



## أولاً: الحقوق الممنوحة للإدارة الجبائية

## 1. حق الرقابة:

يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين، فهو يمثل مجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المراقبين لمراقبة تلك التصريحات المقدمة بعناصر ومعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها ونزاهتها.<sup>1</sup>

## 2. حق الاطلاع:

ويعني أنه يجوز لموظفي إدارة الضرائب الإطلاع على سجلات ودفاتر وملفات المكلف ووثائقه الخاصة، لتتمكن من ربط الضريبة بشكل دقيق واكتشاف ما قد يحدث من مخالفات بهدف التخلص من الضريبة.<sup>2</sup> وقد أتاح المشرع هذا الحق من خلال المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية "يسمح حق الإطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات من مختلف الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات سعياً لجلب المعلومات والكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة من المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية".<sup>3</sup>

## 3. حق استدراك الأخطاء:

هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الجبائية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب، عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة فحق استدراك الأخطاء هو الإمكانية الممنوحة للإدارة الجبائية في إعادة النظر في الاقتطاع سواء بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد،<sup>4</sup> وفقاً للنص التالي "يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة أو في مكان فرضها، بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول...".<sup>5</sup> وقد حدد الأجل القانوني لاستدراك الأخطاء إلى أربع سنوات.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - محمد حمو، منور أو سرير، مرجع سابق، ص 211.

<sup>2</sup> - عبد الناصر نور، حسن عدس النائل، الضرائب و محاسبتها، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 325.

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2018، المادة 45، ص 24.

<sup>4</sup> - طالب محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 46.

<sup>5</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019، المادة 327، ص 71.

<sup>6</sup> - المادة 326، نفس المرجع، ص 71.

## 4. حق المعاينة:

في إطار مباشرة البحث عن المعلومات الجبائية والشك في وجود عمليات تدليسية وبغية التأكد من صحة المعلومات المصرح بها، يرخّص المشرع الجبائي للإدارة الجبائية الحق في الزيارة والمعاينة الميدانية، كما يمكنها من حجز كل الوثائق والمستندات والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرز التصرفات الهادفة إلى التخلص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة، إلا أنه لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليمياً أو قاض يفوضه هذا الأخير.<sup>1</sup>

## ثانياً: التزامات المكلفين بالضريبة والضمانات الممنوحة لهم

من أجل تحقيق العدالة ما بين الإدارة والمكلف بالضريبة حدد المشرع الجبائي مجموعة من الالتزامات وجب على المكلف احترامها ومقابل ذلك منحه ضمانات تحميه من أي تعسف قد ينجم عن الإدارة.

## 1. التزامات المكلفين بالضريبة:

يخضع المكلف بالضريبة إلى نوعين من الالتزامات أحدهما جبائية والأخرى محاسبية.

## أ. الالتزامات الجبائية:

يلزم المشرع الجبائي المكلفين بالضريبة القيام بالتصريحات التالية:

- **التصريح بالوجود:** يجب على المكلفين بالضريبة والخاضعين للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل الإجمالي أو للضريبة الجزافية الوحيدة أن يقدموا في الأيام الثلاثين (30) الأولى من بداية نشاطهم إلى مفتشية الضرائب المباشرة التابعين لها تصريحاً مطابقاً للنموذج الذي تقدمه الإدارة، هذا التصريح يجب أن يشمل على: اللقب، الاسم، السبب الاجتماعي، العنوان في الجزائر أو خارج الجزائر (بالنسبة للأشخاص المعنويين ذوي الجنسية الأجنبية).<sup>2</sup>
- **التصريح السنوي:** كل شخص خاضع للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وجب عليه اكتتاب تصريح بمدخله وذلك كل سنة ويكون مصادق من طرف محاسب وذلك قبل الفاتح (01) أفريل من السنة، ويحتوي على كل أعماله خلال السنة من أرباح المؤسسة، وقيمة الأرباح الخاضعة للضريبة، أما عن الأشخاص الطبيعيين أي المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي ملزمون أيضاً بملاً تصريح قبل الفاتح (01) أفريل من كل سنة مالية، ويكون أيضاً مصادقاً من طرف المحاسب، ويحتوي على إجمالي

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2019، المادة 35، ص 17.

<sup>2</sup> - رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2006، ص 56.

الأرباح والمداخيل المحصلة خلال السنة المالية، مثل ذلك الأطباء والمحامون... الخ، وهذا التصريح يسمح لأعوان الإدارة بمعرفة الوضعية لكل مكلف بالضريبة، وحتى في حالة عدم ممارسة نشاطه كوجود فترة فراغ بالنسبة لهم إن الإدارة لا تعفيه من هذا الالتزام وتقوم الإدارة بالمقارنة بين التصريح السنوي والتصريحات الشهرية لاستخراج الفرق.<sup>1</sup>

- **التصريح الشهري أو الثلاثي لرقم الأعمال:** يجب على المكلفين أن يودعوا كشفا شهريا أو فصليا صنف (G 50) لرقم الأعمال، وتفاصيل العمليات الخاضعة للضريبة وتسييد الضريبة المستحقة في نفس الوقت، وهذا خلال عشرين (20) يوما الموالية للشهر أو الفصل المعني الذي تحدده لإدارة الضرائب.<sup>2</sup>
  - **التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط:** في حالة التنازل أو التوقف الكلي أو الجزئي للمكلفين عن نشاطهم وجب عليهم في أجل ثلاثون (30) يوما على الأكثر اكتتاب تصريح يعلم فيه مفتش الضرائب التابع له إقليميا عن تاريخ توقف النشاط وكذا أسماء وألقاب وعناوين المتنازلين عن نشاط الشركة.<sup>3</sup>
- ب. الالتزامات المحاسبية:**

قد حدد القانون التجاري في مواده من 9 إلى 12 ما مدى التزام التاجر بمسك الدفاتر المحاسبية بشكل إجباري، ويشترط الاحتفاظ بها مع الإثباتات القانونية كالفواتير وغيرها من المراسلات الرسمية التي يمارس عليها حق الرقابة والاطلاع لمدة عشر (10) سنوات،<sup>4</sup> أما الدفاتر المحاسبية القانونية والملزمة على المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي هي:

- **دفتر اليومية:** عبارة عن دفتر مرقم ومختوم من قبل المحكمة المختصة تسجل فيه العمليات التي تقوم بها المؤسسة بتاريخ متتابعة<sup>5</sup>، حيث أن كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية ويسجل فيه يوما بيوم عمليات نشاط المؤسسة بانتظام ومن دون ترك فراغ أو شطب، إضافة إلى أرفاق المستندات الخاصة بإثبات مختلف العمليات.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - قتال عبد العزيز، مرجع سابق، ص 54.

<sup>2</sup> - كحلة عبد الغني، مرجع سابق، ص 97.

<sup>3</sup> - لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 37.

<sup>4</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري لسنة 2007، المادة 12، ص 05.

<sup>5</sup> - بوشري عبد الغني، مرجع سابق، ص 102.

<sup>6</sup> - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 140.

- **دفتر الجرد:** يجب على التجار القيام بجرد عناصر الأصول مرة على الأقل، حيث تنص المادة 10 من القانون التجاري "يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل صفة التاجر أن يجري سنويا جرد عناصر الأصول وخصوم مقاولته ويقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب النتائج بدفتر الجرد".<sup>1</sup>

## 2. الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة:

مقابل الحقوق الممنوحة لأعوان الإدارة الجبائية لممارسة مهمتهم الرقابية، فقد منح المشرع الضريبي مجموعة من الضمانات والحقوق للمكلفين بالضريبة بهدف خلق جو من التفاهم والتراضي بين المكلف بالضريبة والعون المحقق، هذه الحقوق يمكن تقسيمها إلى ضمانات متعلقة بالتحقيق، و ضمانات متعلقة بإجراءات التقويم.

### أ. الضمانات المتعلقة بسير عملية التحقيق:

يتمتع المكلف بالضريبة بضمانات متعلقة بالتحقيق يتوجب على المراقبين احترامها، كما أن الإخلال بها يؤدي إلى بطلان التحقيق وإلغاء النتائج المترتبة عنه ومن أهمها ما يلي:

- **الإعلام المسبق أو الإشعار بالتحقيق:** إن أعوان الإدارة الجبائية لا يستطيعون إجراء أية مراقبة جبائية بدون إرسال إشعار بالمراقبة في مقابل إشعار بالاستلام من المكلف مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف الخاضع للرقابة، من أجل إعلامه وهذا الأخير له أجل 10 أيام لتحضير محاسبته في حالة مراقبة المحاسبة<sup>2</sup>، وأجل 15 يوما في حالة المراقبة المعمقة كحد أدنى، وعلى كل حال يمكن أن يطلب تمديد الأجل (بناء على طلب)، وهذا لا يمنع المحققين من القيام بشكل مفاجئ بمراقبات في عين المكان تخص معاينة العناصر المادية للاستغلال ووجود الوثائق المحاسبية للمكلف<sup>3</sup>
- **الحق في الاستعانة بمستشار أو وكيل:** لكل مكلف بالضريبة الحق في أن يستعين أثناء التحقيق بمستشار من اختياره<sup>4</sup>، ويمكن أن يكون محاميا أو خبيرا أو محاسبا، وتجدر الإشارة إلى أن المادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005 تجبر الشركات والمؤسسات على الاستعانة بمحافظي الحسابات المعتمدين بهدف مسك محاسبة قانونية ومضبوطة، كما يمكن للمكلف حضور المناقشة إلى جانبه للرد على الاستفسارات وإعطاء التوضيحات.

<sup>1</sup> - المادة 10 من القانون التجاري لسنة 2007، ص 04.

<sup>2</sup> - المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 11.

<sup>3</sup> - المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 15.

<sup>4</sup> - المادة 320 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2019، مرجع سابق، ص 70.

- **تحديد مدة التحقيق:** لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة (03) أشهر فيما يخص<sup>1</sup>
- مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000 د.ج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.
- كل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها لا يتجاوز 2.000.000 د.ج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.
- يمدد هذا الأجل إلى ستة (06) أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000 د.ج و 10.000.000 د.ج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها يجب أن لا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى تسعة (09) أشهر.
- أما في حالة التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية لا يمكن أن تمتد فترة التحقيق فوق سنة من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق إلا في حالة اكتشاف طرق ومناورات تدليسية.
- **عدم إمكانية تجديد التحقيق:** عند انتهاء التحقيق الخاص بفترة معينة فإنه لا يمكن للمراقب إجراء تحقيق جديد لنفس الفترة أو لنفس الضرائب والرسوم إلا في حالة وجود معلومات ناقصة أو خاطئة أثناء التحقيق أو اكتشاف استعمال المكلف لطرق ومناورات تدليسية.<sup>2</sup>
- ب. الضمانات المتعلقة بإجراءات التقويم:**
- تتمثل الضمانات المرتبطة بإجراءات التقويم في إعلام المكلف بنتائج التحقيق والحق في الرد أو الطعن.
- **الإشعار بالتقويم:** يجب على الإدارة الجبائية بعد انتهائها من عملية التحقيق إبلاغ المكلف بنتائج التقويم، حتى في حالة انعدام التقويمات لتنتهي عملية التدقيق إثر إبلاغ المكلف بوضعيته، وهذا بإرسال إشعار في رسالة موصى عليها أو يسلم له مع إشعار بالاستلام، كما يجب أن يكون الإشعار مفصلاً ومعللاً بطريقة تسمح للمكلف بإعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو قبوله.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 12.

<sup>2</sup> - بوشري عبد الغني، مرجع سابق، ص 104.

<sup>3</sup> - لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 39.

▪ **حق الرد:** للمكلف الحق في الرد وفي فترة زمنية تقدر بـ 40 يوما من أجل توجيه ملاحظاته للمراقبين سواء بالقبول أو بالرفض ويمكن له طلب توضيحات وشروحا فيما يخص التصحيحات المقدمة وكذلك يمكن له تقديم إثباتات جديدة كانت غائبة أثناء فترة التحقيق.<sup>1</sup>

▪ **حق الطعن:** لم يهمل المشرع هذا الجانب الذي يعد حقا من حقوق المكلف بالضريبة لمعالجة مختلف الخلافات بين الإدارة الضريبية والمكلف حول نتائج التحقيق، لذا منح المشرع لهذا الأخير إمكانية الطعن، وتلك النتائج يطلب من خلاله التخفيض الجزئي أو الكلي أو التعديل أو إعادة الحساب لنسب المطبقة وذلك بتقديم شكايات لدى الجهات المعنية.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: التحقيقات الجبائية

تختلف أشكال الرقابة الجبائية باختلاف الطريقة المستعملة في التحقيق وحسب الهدف المراد الوصول إليه، وفي هذا الصدد تقوم الإدارة الجبائية بعدة تحقيقات والتي تتمثل التحقيق المحاسبي والذي من خلاله يتم فحص محاسبة المكلف بالضريبة، والتحقيق المعمق من خلال مراقبة الذمة المالية بالإضافة إلى التحقيق المصوب الذي جاء مكملا للنقص.

#### المطلب الأول: التحقيق المحاسبي

##### أولاً: مفهوم التحقيق المحاسبي

التحقيق المحاسبي هو مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.<sup>3</sup> ومنه فالتحقيق المحاسبي يهدف إلى التأكد من:<sup>4</sup>

- صحة الإقرارات الضريبية المقدمة.
- صدق المحاسبة بمقارنتها بمختلف المعطيات المتاحة والوثائق الثبوتية.
- يهدف التحقيق المحاسبي إلى تمويل الخزينة العمومية، كما يهدف إلى مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

<sup>1</sup> - نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012، ص 59.

<sup>2</sup> - نوي نجاة، مرجع سابق، ص 58.

<sup>3</sup> - العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 37.

<sup>4</sup> - العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس المدية، 2008، ص 174.

## ثانيا: التحضير لعملية التحقيق المحاسبي

تعد المرحلة التحضيرية للتحقيق خطوة هامة ورئيسية للقيام بالرقابة المحاسبية حيث يتم من خلالها اختيار الملفات المراد البحث والتحقيق فيها استنادا إلى بعض الأسس والمقاييس والتي من بينها:<sup>1</sup>

- أهمية رقم الأعمال المصرح به خلال السنتين الأخيرتين.
- تكرار الخسارة في النتائج والربح الضعيف مقارنة مع رقم الأعمال المصرح به وطبيعة النشاط المزاول.
- ضعف القيمة المضافة مقارنة بأهمية النشاط المزاول.
- استعمال الطرق التدلّيسية وملاحظة المخالفات ذات الطابع الاقتصادي.
- الزيادة السريعة في المستوى المعيشي لمسير المؤسسة أو صاحب المهنة الحرة دون تطابق ذلك مع تصريحاته.

خلال هذه المرحلة يقوم المحقق بمنح أجل للمكلف من أجل السماح له بتحضير محاسبته وفي المقابل يقوم في مكتبه ببعض الأعمال التمهيديّة لإجراء مراقبة المحاسبة وهي دراسة الملف الجبائي للمكلف بالضريبة ودراسة الوثائق التقنية لنشاط المكلف.

1. سحب وفحص الملفات الجبائية:<sup>2</sup>

حيث يقوم المحقق في كل عملية بمراقبة للمحاسبة بفحص ما يلي:

الملف الجبائي المفتوح باسم المؤسسة بخصوص الرسم على رقم الأعمال والرسم على النشاط المهني والأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن غير تجارية والملف الشخصي للمستغل أو المسيرين الأساسيين في الشركة. إن فحص هذه الملفات في غاية الأهمية حيث يسمح بمعرفة:

- الدخل الإجمالي المصرح به مقارنة مع الدخل الصنفي المصرح به من طرف المكلف.
  - عناصر نمط المعيشة ومقارنتها مع الدخل المصرح به من طرف المكلف.
  - الممتلكات العقارية المكتسبة خلال الفترة الخاضعة للمراقبة.
  - القيم المنقولة ومقارنتها مع فوائد القيم المنقولة المصرح بها.
  - القروض المبرمة بصفة شخصية.
- وبناء على هذه المؤشرات الملحوظة في الملف الشخصي للمكلف الخاضع للرقابة الجبائية يمكن للمحقق أن يقدر درجة مصداقية التصريحات المكتتبه.

<sup>1</sup> - كردودي سهام، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مرجع سابق، ص 106.

<sup>2</sup> - عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009، ص 55-56.

**2. إبلاغ المكلف بالضريبة:**

لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعال بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق وواجبات المكلف المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته 10 أيام، ابتداءً من تاريخ استلام هذا الإشعار<sup>1</sup>.

**3. المراقبة المفاجئة:**

تجري من دون إعلام مسبق للمكلف، بحيث بإمكان المحقق أن يقوم بها إذا ما توفرت له دلائل قوية جمعها أثناء دراسته للملف الجبائي، وهي أكثر من ضرورية في حالة الغش والتهرب الضريبي<sup>2</sup>.

**4. استمارة التحقيق:**

استناداً للمعلومات الموجودة ضمن الملف الجبائي للمكلف الخاضع للرقابة الجبائية يمكن للمحقق أن يبين بأن المؤشرات التي يتم جمعها تدل أو لا تدل على قانونية المحاسبة ولهذا يجب على المحقق تحضير<sup>3</sup>:

- إعداد كشف مقارنة بين الميزانيات: هذه الوثيقة تحتوي على مجمل الكتابات المحاسبية المتعلقة بحسابات الميزانية لأربع سنوات غير متقادمة.
- إعداد كشف مقارنة حسابات النتائج: وهي قائمة تتضمن جدول حسابات النتائج لكل السنوات الخاضعة للرقابة واعتماداً عليها يجري المحقق فحصاً لجدول حسابات النتائج.
- الكشف المفصل للمصاريف العامة: هذا الكشف يحدد بنفس الشروط إعداد القوائم السابقة وتسمح بمتابعة التطور السنوي للتكاليف بحسب طبيعتها والتدقيق في تلك التكاليف المبالغ فيها.
- قائمة مفصلة برقم الأعمال المحقق: هذه القائمة تتضمن لكل دورة محاسبية رقم الأعمال الإجمالي المصرح به ورقم الأعمال المعفي ورقم الأعمال الخاضع لكل ضريبة.

**ثالثاً: الشروع في عملية التحقيق المحاسبي**

بعد انقضاء مهلة التحضير الممنوحة للمكلف بالضريبة، ينتقل المحققون إلى مقر عمل المكلف محل التحقيق بغرض كسب ثقة الطرفين بالشكل الذي يسمح بالتعرف على وضعية المكلف، ليتم بعدها فحص كل التصريحات الموجودة في الدفاتر المحاسبية والمستندات وكل وثائق الإثبات المقدمة من طرف المكلف، أي التأكد من المحاسبة شكلاً ومضموناً.

<sup>1</sup> - سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 72.

<sup>3</sup> - كردودي سهام، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، مرجع سابق، ص 107.



**1. فحص المحاسبة من حيث الشكل:**

إن الرقابة الجبائية الشكلية لمحاسبة المكلف تتمثل في المعاينة المادية للدفاتر والوثائق المحاسبية الموضوعية تحت تصرف العون المدقق والخاصة بسنوات محل التحقيق، للتأكد من وجود وصحة الدفاتر والوثائق المحاسبية الملزمة قانونياً والتي حددها القانون التجاري الجزائري في مواده من 9 إلى 12.<sup>1</sup> وحتى تكون المحاسبة مقبولة من حيث الشكل فيجب توفر الشروط التالية:<sup>2</sup>

**أ. محاسبة تامة ومنتظمة:**

تكون المحاسبة تامة ومنتظمة إذا تضمنت مجموعة الوثائق والدفاتر المبينة في المادتين 9 و 12 من القانون التجاري وممسوكة وفقاً لقواعد المخطط المالي المحاسبي الجديد.

**ب. محاسبة صحيحة ودقيقة محاسبياً:**

في هذه الحالة يقوم المراقب بالتأكد من صحة المعطيات المحاسبية والمجاميع ومراقبة عمليات الترحيل، إضافة إلى التأشير على سلامة وصحة التسجيلات الإجمالية المنقولة على دفتر اليومية عن طريق وضع مقارنة مع بيانات دفتر الأستاذ وبيانات الدفاتر المساعدة كدفتر المشتريات ودفتر الصندوق.

**ج. محاسبة ممسوكة ومؤكدة:**

يجب أن تبرر كل القيود المحاسبية في نوعها وكميتها من خلال المستندات الإثباتية التي تختلف بإثبات طبيعة العمليات والتي يمكن أن تكون عمليات استيراد، بيع، توزيع بالإضافة إلى عمليات تسيير المخزونات. بعد الانتهاء من فحص المحاسبة من حيث الشكل يمكن التمييز بين حالتين، تتمثل الحالة الأولى في عدم توفر المحاسبية على الشروط السابقة الذكر، وبذلك يتم رفض المحاسبة واللجوء إلى الفرض التلقائي للضريبة، أما الحالة الثانية فتتمثل في كون المحاسبة موافقة للشروط السابقة وبذلك يمكن اعتبارها مقبولة من حيث الشكل، ويتم الانتقال إلى مراقبة المحاسبة من حيث المضمون.

**2. فحص المحاسبة من حيث المضمون:**

بعد فحص المحاسبة من حيث الشكل يلجأ المحقق إلى فحصها من حيث المضمون، حيث يقوم بدراسة معمقة ودقيقة بغرض التأكد من صحة البيانات المحاسبية ويتم ذلك من خلال الرقابة على الوثائق المحاسبية لمختلف عمليات المؤسسة والتي تمس مراجعة الحسابات الرئيسية للميزانية وحسابات التسيير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 65.

<sup>2</sup> - بوشري عبد الغني، مرجع سابق، ص 126 - 127.

<sup>3</sup> - بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013/2014، ص 37.

أ. مراقبة الوثائق المحاسبية على عمليات المؤسسة:

وتتمثل في مراقبة مختلف عمليات المؤسسة والتي تساهم أساساً في تكوين الربح الخام (القيمة المضافة) والتي يمكن حصرها في:

- **المشتريات:** يظهر هذا الحساب مجموعة من المخالفات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:<sup>1</sup>
- تضخيم المشتريات:** هدفه تخفيض الربح الإجمالي وبالتالي تخفيض الربح الصافي وذلك من خلال:

- تسجيل مزدوج للفاتورة بتاريخ مختلفة.

- تسجيل مشتريات وهمية دون تقديم أي إثبات أو دليل.

- تسجيل فاتورة قديمة بتغيير أرقام السنة الأخيرة.

- تسجيل نفس الفاتورة في يوميتين مساعدتين.

**تخفيض المشتريات:** هدفه إخفاء الإيرادات الناتجة عن المبيعات وذلك من خلال:

- إغفال التقييد المحاسبي لفواتير الشراء المحررة من طرف الموردين.

- مشتريات مخفية سجلت على شكل مصاريف عامة.

- يتعمد المكلف بأخطاء مادية كثيرة منها نقل خاطئ للمجاميع والأرصدة، إضافات خاطئة.

▪ **المخزونات:** يعتمد العون المحقق في فحصه للمخزونات على دفتر الجرد الذي يعتبر الوثيقة الأولى

والأساسية التي يعتمد عليها المحقق في تحرياته مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية الرقابة على المخزون

التي يجب أن لا تتجاوز أربع (04) سنوات، حيث يقوم بمقارنة الجرد الفعلي مع الجرد المحاسبي وهذه

الرقابة يمكن أن تظهر نوعين من الخلل:<sup>2</sup>

- الجرد يظهر الكميات الحقيقية للمخزون ولكنها مسعرة بقيم أقل من السعر الحقيقي (تخفيض قيمة المخزون).

- الجرد لا يظهر إلا جزء من المخزونات (تخفيض كمية المخزون).

ويمكن أن يلاحظ المحقق أن الفترة الخاضعة للرقابة الجبائية قد شهدت خفض الكميات وقيم المخزونات معا

(تخفيض في القيم والكميات).

▪ **المبيعات:** يقوم المحقق بمراقبة الفواتير بطريقة نظامية أو عن طريق الأساليب الإحصائية لاكتشاف

الأخطاء والتلاعبات التي يمكن أن يقوم بها المكلف بالضريبة عن طريق المبيعات والمتمثلة فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 74.

<sup>2</sup> - بن صفي الدين أحلام، مرجع سابق، ص 39.

<sup>3</sup> - بوشري عبد الغني، مرجع سابق، ص 130.

- البيع بدون فواتير.
  - السهو العمدي في تسجيل العمليات النقدية والآجلة للتخفيض من قيمة المبيعات.
  - إغفال الإيرادات المتأتية من الصناعات التحويلية وأشغال البناء.
  - التخفيض من المبلغ الحقيقي لبعض المبيعات باستعمال الفترة الجزئية.
- ب. مراقبة حسابات الميزانية وحسابات التسيير:
- مراقبة حسابات الميزانية: تتم هذه العملية من خلال التأكد من أن النفقات مبررة بواسطة الفواتير أو أي وثيقة أخرى، والمحقق يقوم بهذه المراقبة للميزانية عن طريق فحص لأصول وخصوم الميزانية.<sup>1</sup>
  - مراقبة حسابات التسيير: بعد القيام بتدقيق حسابات الميزانية على العون المدقق أن يتأكد من صحة التسجيلات المحاسبية التي تتضمنها حسابات التسيير بصنفيها المصاريف والإيرادات، وهذا بهدف كشف التجاوزات والإغفالات التي يمكن أن يستعملها المكلف للتهرب من الضريبة خاصة في تضخيم المصاريف أو تخفيض الإيرادات.<sup>2</sup>

#### رابعاً: نتائج التحقيق المحاسبي

يؤدي التدخل في عين المكان والتحقيق في وضعية المكلف وكل ما يتعلق بنشاطه، ومراجعة دفاتره شكلاً ومضموناً إلى الحالات التالية:<sup>3</sup>

#### 1. قبول المحاسبة:

- حيث يجب على فرقة التحقيق إبلاغ المكلف بنتائج التحقيق وتنقسم إلى شرطين:
- أ. قبول صريح للمحاسبة: أي أنه مقتنع بدرجة كبيرة وأن المحاسبة منتظمة، مثبتة وصادقة، وبالتالي فهو ملزم بإشعار المكلف بالضريبة بنتائج التحقيق، وهذا دون إجراء أية تقويمات عن طريق إشعار بغياب التقويم.
  - ب. قبول نسبي للمحاسبة: أي أن هناك ارتياب، وهذا من خلال تسجيل بعض التجاوزات والانحرافات من قبل المكلف، وفي هذه الحالة يقوم المحقق باللجوء إلى إجراءات التقويم الثنائي والمقصود به أن يكون هناك اتصال بين الخاضع للضريبة والمحقق الجبائي للنقاش وإبداء ملاحظات المكلف بالضريبة حول هذه الانحرافات المسجلة، ثم يقوم المحقق بإعادة تأسيس رقم الأعمال ويجب عليه إبلاغ المكلف بهذا التقويم، وذلك عن طريق الإشعار الأولي، مع منح مدة 40 يوم للرد على هذا التقويم.

<sup>1</sup> - رجال نصر، سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص 157.

<sup>2</sup> - عوادي مصطفى، مرجع سابق، ص 72.

<sup>3</sup> - سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 86 - 87.

## 2. رفض المحاسبة:

- لا يمكن لفرقة التحقيق أن ترفض محاسبة المكلف إلا في حالات قد نص عليها المشرع الجبائي وتتمثل في:
- عندما يكون مسك الدفاتر المحاسبية غير مطابق لأحكام المواد 09 إلى 11 من القانون التجاري ولشروط وطرائق تطبيق المخطط الوطني المحاسبي مثل: غياب الدفاتر المحاسبية، الدفاتر المحاسبية غير مؤشرة وغير ممضى عليها، الدفاتر المحاسبية تحتوي على بياض... إلخ.
  - عندما تكون المحاسبة محرومة من أي قيمة إثباتية، بسبب انعدام الوثائق الثبوتية.
  - عندما تكون المحاسبة تتضمن على أخطاء وهفوات أو أخطاء خطيرة ومتكررة لتسجيل العمليات المحاسبية.

## خامسا: نهاية التحقيق<sup>1</sup>

تعد هذه المرحلة خلاصة عمل المحقق، حيث يقوم بإبلاغ المكلف بالضريبة بنتائج تحقيق المحاسبة وهذا عن طريق الإبلاغ الأولي والنهائي، وكخطوة أخيرة يقوم بكتابة التقرير النهائي، الذي من خلاله يسجل كل المعلومات الخاصة بعملية التحقيق التي قام بها.

### 1. الإبلاغ الأولي:

يجب أن يكون هذا الإشعار مفصلا جيدا ومصاغا بطريقة تسمح للمكلف بفهمه وتسجيل ملاحظاته ويجب أن يرسل هذا الإشعار إلى المكلف شخصيا مع وصل الاستلام بذلك، إضافة إلى أنه من الضروري أن يحتوي هذا الإبلاغ الأولي على الطرق التي استعملت في هذا التقييم والتي أدت إلى تعديل أسس الضريبة، أي يقوم المحقق من خلال هذا الإبلاغ بتبيان جميع التعديلات والتقييمات التي قام بها. وقد حدد المشرع الجبائي مدة أربعين (40) يوما لتلقي رد المكلف على الإبلاغ الأولي والإدارة الجبائية ملزمة بالرد على طلبات التوضيح من قبل المكلف.

### 2. الإبلاغ النهائي:

- عند إرسال الإبلاغ الأولي للمكلف هناك حالتين يمكن حدوثهما:
- المكلف لا يرد على الإشعار أو يرد بعد الفترة القانونية بعد 40 يوما المحددة، في هذه الحالة فإن الأسس المعدلة تبقى على حالها، والمحققين ليسوا مسؤولين عن إعلام المكلف، لأنهم يعتبرونه قبولا ضمنيا من قبل المكلف.
  - المكلف يرد على الإبلاغ في المدة المحددة قانونيا، ويسجل ملاحظاته الخاصة على نتائج هذا التحقيق أو الاعتراض على الأسس المعدلة.

<sup>1</sup> - سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 116-117.

وبعد دراسة هذه الملاحظات، والاعتراضات من طرف المحققين، يقررون قبولها أو رفضها في هذه الحالة يجب على المحققين أن يعلموا المكلف، وذلك عن طريق الإبلاغ النهائي ويجب كذلك أن يكون مفصلاً بشكل جيد، أما في حالة الرد الإيجابي للمكلف أي قبوله بالتعديلات والأسس الجديدة للضريبة فإنه يعد قبولاً صريحاً ويصبح أساس فرض الضريبة المحدد نهائياً، ولا يمكن للإدارة الرجوع فيه، كما لا يمكن الاعتراض عليه عن طريق الطعن من قبل المكلف.

### 3. إعداد التقرير النهائي لعملية التحقيق المحاسبي:

عند نهاية عملية التحقيق في محاسبة المكلف يقوم العون المحقق بإعداد بطاقة المراقبة لكل الأوعية الضريبية المحقق فيها، وهذا بهدف إنهاء عملية التحقيق والتي بموجبها يتم ملئ بطاقة نهاية الأشغال التحقيق، وبعد ذلك على العون المحقق أن يقوم بتلخيص كل ما جرى من أحداث وإجراءات عن عملية التحقيق في استمارات خاصة، وهي البطاقة التلخيصية والتقرير النهائي لعملية التحقيق في محاسبة المكلف<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

يختص التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية بالأشخاص الطبيعية، حيث يحقق في أنواع ومصادر مداخيل هاته الأشخاص وما يرتبط بها من معلومات قد تفيد في إجراءات التحقيق. يقصد بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية العامة مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، ويستلزم هذا الإجراء مقارنة المداخيل المصرح بها بالمداخيل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف، حالة خزينته وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفراد أسرته<sup>2</sup>. لا يطبق التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة إلا على الأشخاص الطبيعيين، فلا يكون هذا التحقيق على الأشخاص المعنويين، بالإضافة إلى أن هذا التحقيق يتعلق بنوع واحد من الضرائب وهي الضريبة على الدخل الإجمالي<sup>3</sup>.

نص المشرع الجبائي فيما يخص بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية على ما يلي<sup>4</sup>:

1. لا يمكن القيام بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبائياً وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة.

<sup>1</sup> - لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 81.

<sup>2</sup> - سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 92.

<sup>3</sup> - بن صفي الدين أحلام، مرجع سابق، ص 45.

<sup>4</sup> - المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2019، مرجع سابق، ص 14.

2. لا يمكن القيام بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية لشخص طبيعي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا من خلال إرسال إشعار باستلام مرفوق بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في وضعيته الجبائية ومنحه أجلا أدنى للتحضير يقدر بـ 15 يوم ابتداء من تاريخ الاستلام.

### المطلب الثالث: التحقيق المصوب في المحاسبة

التحقيق المصوب في المحاسبة هو طريقة من طرق الرقابة الجبائية التي تم استحداثها مؤخرا بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010 فهو إجراء مراقبة مصوبة أقل شمولية وأكثر سرعة وذو نطاق أوسع من التحقيق المحاسبي.

فالتحقيق المصوب هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة، لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة، أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة نقل عن سنة جبائية.<sup>1</sup> يخضع هذا النوع من التحقيق لجملة من الشروط التي يجب مراعاتها واحترامها، وهي كما يلي:<sup>2</sup>

1. يمكن أن يطلب المحقق من المكلفين بالضريبة تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والآتوى المتعلقة بالتحقيق.

2. لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق بأي حال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.

3. يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقيق المحاسبي.

4. لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق المصوب في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته عشرة أيام، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.

5. لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان، في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين.

6. يتمتع المكلف بالضريبة بأجل ثلاثين (30) يوما، لإرسال ملاحظاته أو قبوله ابتداء من تاريخ تسلّم الإشعار بإعادة التقويم.

<sup>1</sup> -La letter de la DGI. direction générale des impôts, n° 58, 2012, p 07.

<sup>2</sup> - المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2019، مرجع سابق، ص 12-13.

7. يجب أن يشمل الإشعار بالتحقيق توضيح طابع التصويب في التحقيق كما يجب إعلامه بطبيعة العمليات المحقق فيها.
8. إن التحقيق المصوب لا يمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقا والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة.

## خلاصة الفصل:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تتبعها الإدارة الجبائية من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الرقابة الجبائية فقد تم إنشاء هياكل إدارية تختص بعملية الرقابة الجبائية وإجراءاتها إضافة إلى ذلك السهر على تنفيذ قوانينها ومراقبة السير الحسن لها، ومن أهم طرق الرقابة الجبائية وباستعراض الطرق الثلاث تبين لنا أن عملية التحقيق المحاسبي تكون بفحص محاسبة المكلف المعني بالتحقيق شكلا ومضمونا بهدف اكتشاف الأخطاء المرتكبة، لكن هذه الطريقة في التحقيق محدودة لأنها خاصة بالأشخاص المعنويين، مما أدى إلى تدعيمها بطريقة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الخاص بالأشخاص الطبيعيين لمراقبة إذا كان تطور ذمته المالية مسايرة لدخوله المعلنه، وأخيرا تم التطرق إلى التحقيق المصوب الذي يقوم على محاسبة المكلف بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب.



## الفصل الثاني

### الإطار النظري لجودة المعلومات

#### المحاسبية

**تمهيد:**

تعتبر المعلومات المحاسبية العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها، وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية والتي تتصف بالوضوح والاكتمال ومعرضة بطريقة تساعد مستخدميها على فهمها والاستفادة منها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.
- ✓ المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.
- ✓ المبحث الثالث: طرق الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

## المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية تؤدي إلى زيادة المعرفة العملية والعلمية التي يستند إليها المستخدمون المختلفون عند عملية اتخاذ القرار.

### المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين الداخليين والخارجيين في تقديم معلومات هامة تخدمهم كل حسب استفادته من تلك المعلومات وقبل تعريف المعلومات المحاسبية سنحاول توضيح الفرق بين البيانات والمعلومات.

### أولاً: الفرق بين البيانات والمعلومات

#### 1. البيانات:

هي الحقائق الخام التي تأخذ شكل الأرقام أو الأحرف أو الرموز أو مزيج بينهما، والتي لا يمكن الاستفادة منها مباشرة، إلا بعد معالجتها.<sup>1</sup>

وتعرف أيضاً هي مجموعة الرموز أو الكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه، حيث تمثل المواد الأولية التي يتم تشغيلها وترتيبها وإدخال بعض العمليات عليها، بحيث يتم استخراج المعلومات.<sup>2</sup>

#### 2. المعلومات:

هي المعرفة المشتقة من تنظيم وتحليل البيانات، أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المنشأة.<sup>3</sup> وتعرف أيضاً على أنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدميها، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.<sup>4</sup>

### ثانياً: مفهوم المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية وسنحاول تحديد تعريف لها فيما يلي:

1. المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، الإسكندرية، بدون سنة، ص 181.

<sup>2</sup> - كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 27.

<sup>3</sup> - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 34.

<sup>4</sup> - عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 13.

<sup>5</sup> - محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، بدون دار نشر، مصر، 1999، ص 85.

2. وتعرف أيضا هي مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي.<sup>1</sup>

3. وتعرف أيضا هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي وهو المعلومات، ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية.<sup>2</sup> فالمعلومات المحاسبية إذن هي مجموعة بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.

### المطلب الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وكل الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة وتتمثل في:

أولاً: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فإن مكونات القوائم المالية تتمثل في:<sup>3</sup>

1. الميزانية العمومية: وتسمى قائمة المركز المالي وتتضمن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية في لحظة معينة.

2. قائمة الدخل: وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة.

3. قائمة التغير في حقوق الملكية: وتبين ما يلي:

- جميع التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) خلال فترة.
- التغيرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناجمة من العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.

4. قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، فهي تحدد المركز النقدي للشركة في لحظة زمنية معينة.

<sup>1</sup> عطية هاشم احمد، نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 09.

<sup>2</sup> حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 95.

<sup>3</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعلمية-، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص22-

5. السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى: وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببند القوائم المالية، وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات التوضيحية.

#### ثانيا: تقرير مراجع الحسابات

ويعدده مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة، كما يوضح مدى توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا التقرير يعتبر مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والاعتماد على القوائم المالية.<sup>1</sup>

#### ثالثا: تقرير مجلس الإدارة

هو التقرير الذي يقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة حيث يتضمن التقرير معلومات عن المركز المالي للشركة والتسويق، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها، بالإضافة للمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي إنجازه في العام القادم، هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية.<sup>2</sup>

#### المطلب الثالث: مستخدمي المعلومات المحاسبية

ويقصد بذلك الأطراف أو الجهات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية، والتي تعتمد على المعلومات المحاسبية لأغراض القرارات الداخلية والخارجية، ويمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى نوعين من الأطراف الداخلية والخارجية كما يلي:

#### أولاً: الأطراف الداخلية<sup>3</sup>

هي كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الشركة واستخدام المعلومات المحاسبية مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الشركة وتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

<sup>1</sup> - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص 51.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 51.

<sup>3</sup> - العابدي دلال، حكومة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 63-64.

1. الإدارة العليا: ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للشركة، حيث أن الإدارة العليا مسؤولة عن أداء الشركة اتجاه المالكين، وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط الشركة.
2. المستويات الإدارية: ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، التي تتولى متابعة النشاط والإشراف على أعماله واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك تحتاج للتقارير المحاسبية بصورة دورية.
3. الموظفين: يحتاج الموظفين إلى معلومات لمتابعة أعمال الشركة لمعرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة للشركة.

#### ثانياً: الأطراف الخارجية<sup>1</sup>

وهي الأطراف الخارجية عن الشركة وتتمثل في:

1. المالكين الحاليين والمستثمرين والسامسة: يرغب هؤلاء معرفة المعلومات والنشاط الذي تزاوله الشركة لاتخاذ القرارات سواء الإبقاء على استثماراتهم أو سحبها أو بشراء حصص جديدة، وهذا من خلال معرفة نتيجة أعمال الشركة ومقارنتها بشركات أخرى.
2. المقرضين: وهم المؤسسات المالية والمصارف، حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح القروض ومعرفة مدى القدرة على الالتزام بسداد الديون.
3. الموردين: تساعد المعلومات المحاسبية الموردين على معرفة وضع ومدى نجاح الشركة حتى يستمر التعامل معها باعتبارها زبون للموردين.
4. الجهات الحكومية: وتشمل دائرة الضرائب ودائرة الإحصاء والسلطات القضائية والمخططون الاقتصاديون، حيث تستعمل هذه الأطراف المعلومات المحاسبية لغرض فرض الضرائب على أرباح الشركة، وحساب الدخل وتحليل النشاط الاقتصادي.
5. نقابات العمال: يهتم هؤلاء بخطط الشركة في الأجور والمكافآت ومعرفة مدى قدرة الشركة على سداد معاشاتهم.
6. العملاء: يهتم العملاء بمعرفة مستقبل الشركة ومدى قدرتها في إمدادهم بالسلع والخدمات.

<sup>1</sup> - زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2012، ص 40.

7. الجمهور: يهتم الجمهور بمعرفة مستوى أرباح الشركات وأثرها على مستويات الأسعار والدخل القومي، كما يهتم الجمهور بالأداء الاقتصادي لجميع الشركات.

### المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية مورداً جوهرياً في العصر الحالي، حيث تحاول المؤسسات الحصول على معلومات تمكنها من الاستمرارية والتفوق والوصول إلى التميز، لذلك تهدف وتسعى إلى توفير المعلومات التي تتميز بالجودة، وعندما نتحدث عن كيفية تمييز المعلومات من ناحية الجودة، نقول أن هناك بعض المعايير والخصائص هي التي تبين ذلك والتي سنتطرق إليها في المطالب الموالية.

#### المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

جودة المعلومات المحاسبية هي تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أي أن توافر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها.

#### أولاً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

1. ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.<sup>1</sup>
2. كما تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.<sup>2</sup>
3. كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كميّار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - زلاسي رياض، مرجع سابق، ص 42.

<sup>2</sup> - حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، ص 98.

<sup>3</sup> - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص 144.

إذن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، كي يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة وفقا لحاجة كل منهم.

### ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

هناك جملة من الخصائص يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، حيث يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة منها، والتي يمكن عرضها فيما يلي من خلال تقسيمها إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

#### 1. الخصائص الأساسية:

هي الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية المنشورة وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين.

أ. **الملائمة:** تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كان لها تأثيرا على قرارات مستخدميها، ولكي تكون المعلومات المحاسبية تتصف بالملائمة لا بد أن تتوفر فيها الخصائص التالية:<sup>1</sup>

■ **التوقيت المناسب:** إن توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد المستخدم لها في اتخاذ القرار المناسب.

■ **القدرة التنبؤية:** يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية بالقوائم المالية.

■ **القدرة على التقييم الارتدادي (التغذية العكسية):** ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذها بناء على هذه التوقعات.

ب. **الموثوقية:** هي خاصية المعلومات في تأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات مصداقية عندما تتوفر على الخصائص الفرعية التالية:<sup>2</sup>

■ **الحياد:** حيادية المعلومات تعني عند إعداد المعلومة ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين وخدمة جميع الأطراف المستخدمة لها.

■ **قابلية التحقق:** أي أنه يحصل توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة مستخدمة نفس أساليب القياس.

<sup>1</sup> - زلاسي رياض، مرجع سابق، ص 38.

<sup>2</sup> - العابدي دلال، مرجع سابق، ص 60-61.



- التمثيل الصادق: وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق.
2. الخصائص الثانوية:

وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها وتتلخص هذه الخصائص في:

أ. **القابلية للمقارنة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط<sup>1</sup> حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين الشركات المختلفة.<sup>2</sup>

ب. **الاتساق والثبات:** ويقصد بالثبات أن تكون السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة ثابتة لا تتغير من فترة لأخرى (مثل إتباع نفس طريقة تقييم المخزون)، وهذا لا يعني أن الشركة لا يمكنها تغيير إحدى الطرق المستعملة بطريقة أخرى إذا كان هناك مبرر، وعلى الشركة الإفصاح عن أسباب وتأثير مثل هذا التغيير.<sup>3</sup>

ج. **القابلية للفهم:** إن قابلية المعلومات المحاسبية للفهم شرط هام للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها<sup>4</sup> حيث لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير قابلة للفهم لمستخدميها ويتوقف ذلك على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها كما تتوقف على إمكانيات مستخدميها هذا ما يفرض على من يضع معايير المحاسبة ومن يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على معرفة بقدرات مستخدميها، ولفهم أحسن للمعلومات المحاسبية يجب إتباع الإجراءات التالية:<sup>5</sup>

- تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمستخدمي القوائم المالية.
- الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم.
- وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض.

<sup>1</sup> - عيادي عبد القادر، دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، ماي 2013، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، ص 160.

<sup>2</sup> - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 10.

<sup>3</sup> - زلاسي رياض، مرجع سابق، ص 39.

<sup>4</sup> - ناجي بن يحيى، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، ص 53.

<sup>5</sup> - بزراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، ص 61.

د. الشمولية: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

رغم الخصائص التي تميز المعلومات المحاسبية والمعايير التي تحكمها، إلا أن مفهوم الجودة يبقى غامضاً أو نسبياً في بعض الأحيان، لذلك كان لابد من إيجاد مؤشرات أو معايير أخرى تسمح بقياس جودة المعلومات المحاسبية، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

#### أولاً: الدقة كمقياس للجودة

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.<sup>2</sup>

#### ثانياً: المنفعة كمقياس للجودة

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الأشكال التالية:<sup>3</sup>

1. **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.
2. **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.
3. **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

#### ثالثاً: الفعالية كمقياس للجودة

الفعالية هي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محدودة، وبالتالي تعرف جودة المعلومات المحاسبية على أنها مدى تحقيق هذه المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص 27.

<sup>2</sup> - حامدي علي، مرجع سابق، ص 101-102.

<sup>3</sup> - ناجي بن يحيى، مرجع سابق، ص 57.

<sup>4</sup> - عيادي عبد القادر، مرجع سابق، ص 163.

#### رابعاً: التنبؤ كمقياس للجودة

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.<sup>1</sup>

#### خامساً: الكفاءة كمقياس للجودة

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات.<sup>2</sup>

#### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

هناك عدة عوامل تؤثر بطريقة أو بأخرى في جودة المعلومات المحاسبية، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي، وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية.

#### أولاً: العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:<sup>3</sup>

1. **العوامل الاقتصادية:** تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.
2. **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت... الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.
3. **العوامل القانونية:** إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور الشركات المساهمة التي

<sup>1</sup> - ناصر محمد علي المجولي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2009، ص 73.

<sup>2</sup> - ناجي بن يحيى، مرجع سابق، ص 58.

<sup>3</sup> - زلاسي رياض، مرجع سابق، ص 44.

تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصنيفها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

**4. العوامل الثقافية:** وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

#### ثانياً: العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن لاستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات السلبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العام وفي الوقت المناسب.<sup>1</sup>

#### ثالثاً: تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.<sup>2</sup>

#### المبحث الثالث: طرق الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تنقسم طرق الرقابة الجبائية إلى نوعين طرق جبائية مطبقة على مستوى مفتشية الضرائب وطرق جبائية مطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب.

#### المطلب الأول: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب

تتم على مستوى مفتشية الضرائب نوعين من الرقابة، وهما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، حيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين بالضريبة، ويتم القيام بهذين النوعين من الرقابة الجبائية بدون التنقل إلى مقر نشاط المكلف.

#### أولاً: دور الرقابة الشكلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها

يتم هذا النوع من الرقابة الجبائية عموماً على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، ويتم القيام بها كل سنة، وتعتبر كمرحلة تمهيدية وكخطوة أولى لباقي أنواع الرقابة الجبائية الأخرى.

<sup>1</sup> - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص 70.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 72.

وتساهم الرقابة الشكلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال:<sup>1</sup>

1. التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة، وكذا مختلف العناصر التي تدخل في تحديد الوعاء الضريبي.
2. تصحيح الأخطاء المادية المحتملة من خلال التأكد من أن إيداع التصريحات الشهرية والثلاثية في آجالها المحددة، ويتم التأكيد أيضا من أن العمليات الحسابية مدونة في التصريحات وبدون وجود أخطاء فيها.
3. كشف المعلومات أو العناصر المهملة وتكليف في حالة الاستحقاق المكلف بالضريبة بتصحيح الأخطاء والتهفوات التي تحتويها التصريحات.

**ثانيا: دور الرقابة على الوثائق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها**

يعد هذا النوع من الرقابة الجبائية ثاني إجراء تقوم به الإدارة الضريبية بعد الرقابة الشكلية، وتتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب، ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب، والتي تقوم من خلالها الإدارة بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف، والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة، والمتعلقة بالمعاملات أو الصفقات المبرمة بين المكلف وهذه الهيئات.

وتساهم الرقابة على الوثائق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال:<sup>2</sup>

1. التحقيق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف.
2. إجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبه والمقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال مقارنتها بالوثائق والمعلومات التي تمتلكها الإدارة عن الوضعية الحقيقية لكل مكلف.
3. تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ترابطها وتطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى.
4. طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة أو تبريرات وتوضيحات، فيما يخص مبالغ الرسوم المحسوبة والمتعلقة أساسا بالرسم على القيمة المضافة.
5. التأكد من المعدلات الضريبية على كل عملية، زيادة إلى النظر في طبيعتها إن كانت فعلا متعلقة بالعمليات المحققة أو كانت من بين العمليات المخفية.

<sup>1</sup> - مصلحة المراقبة والبحث، مركز الضرائب ولاية بسكرة.

<sup>2</sup> - مصلحة المراقبة والبحث، مركز الضرائب ولاية بسكرة.

### المطلب الثاني: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب

تمارس على مستوى المديرية الولائية للضرائب ثلاثة أنواع من الرقابة الجبائية هي: التحقيق في المحاسبة التحقيق المصوب في المحاسبة والتحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، وتهدف هذه التدخلات إلى التأكد والتحقق من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة وكذلك الدفاتر المحاسبية وجميع الوثائق الملحقة، ومقارنتها مع تلك الموجودة في الميدان.

### أولاً: دور التحقيق في المحاسبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يسمح التحقيق في المحاسبة للإدارة الجبائية من التعرف على وضعية المكلف بالضريبة والعمليات التي قام بها والتأكد من صحة التصريحات الجبائية وذلك بالتنقل إلى عين المكان، والذي من شأنه أن يساهم وإلى حد كبير في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال:<sup>1</sup>

1. التحقق من أن المعلومات المحاسبية تم إعدادها وفق الطرق المعتمدة ضمن النظام المحاسبي الجاري العمل به، وهذا ما يساهم في التحسين من ملائمة المعلومات.
2. اكتشاف أهم الثغرات والأخطاء والمطالبية بتصحيحها وهو ما يعزز الثقة في هذه المعلومات.
3. إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لنفس المؤسسة عبر الزمن أو مع مؤسسات أخرى.
4. اكتشاف أي تغيير للطرق أو المبادئ والفروض المحاسبية من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية وهذا ما يعزز خاصية الثبات.

### ثانياً: دور التحقيق المصوب في المحاسبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يعد التحقيق تحقيقاً مصوباً إذا اقتصر التحقيق المحاسبي على نوع أو عدة أنواع من الضرائب أو مجموعة من العمليات أو المعطيات المحاسبية المتعلقة بفترة تقل عن سنة جبائية.

ويساهم التحقيق المصوب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال:<sup>2</sup>

1. تقليص فترة التحقيق، وهذا لأن عملية الفحص تقتصر على عينة فقط، وهذا يعزز خاصية التوقيت المناسب.
2. اقتصار التحقيق على عينة، يزيد من دقة واكتشاف أغلب الأخطاء والثغرات، وهذا ما يجعل عينة المعلومات المحاسبية المحقق فيها تتمتع بقدر كاف من الجودة.

<sup>1</sup> - مصلحة المراقبة والبحث، مركز الضرائب ولاية بسكرة.

<sup>2</sup> - مصلحة المراقبة والبحث، مركز الضرائب ولاية بسكرة.

وعلى الرغم من الدور الإيجابي إلا أن هذه الطريقة قد يكون لها دور سلبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من النواحي التالية:<sup>1</sup>

- صعوبة اختيار العينة الممثلة للكم الهائل من المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يجعل عملية التحقيق عشوائية وتفتقد إلى الأهداف.
- الاقتصار على فحص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها العينة فقط، لا يمكن الاعتماد عليه للحكم على جودة هذه المعلومات، لأن المعلومات المحاسبية التي تقع خارج العينة قد تحتوي أخطاء وتجاوزات تفقد المعلومات المحاسبية ككل الجودة اللازمة.

### ثالثاً: دور التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يختص التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة بالأشخاص الطبيعيين دون سواهم، حيث يحقق في أنواع ومصادر مداخل هؤلاء وما يرتبط بها من معلومات قد تفيد في إجراءات أحد التحقيقين السابقين. أما بالنسبة إلى مساهمة هذه الطريقة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن نوضحه من خلال اكتشاف الأخطاء وعدم مصداقية التصريحات المكتوبة، والثغرات المتعمدة وغير المتعمدة مع وجود دلائل على ذلك، وبالتالي نجد أن ذلك لا يدع للمكلف المعني مجالاً للنفي وعدم الاعتراف، وبهذا تكون كل المعلومات التي خضعت للتحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة على قدر كاف من الثقة فيها مما يعزز من جودتها. وفي المقابل يمكن توجيه بعض الانتقادات لهذا النوع من التحقيقات فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية، ومنها:<sup>2</sup>

1. التركيز على نوع واحد من الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي) يعني إهمال كل المعلومات المحاسبية التي لا تتعلق بهذا النوع من الضرائب، مما يحد من إمكانية الاعتماد عليها، لعدم توفر الثقة فيها.
2. يعتمد هذا النوع من التحقيقات على المعلومات التي يتم الحصول عليها من خارج الإدارة الجبائية، وهذه المعلومات قد لا تكون بالدقة اللازمة، كما أنه ليس من السهل دائماً الحصول عليها وخاصة إذا تعلق الأمر بالمكلفين الذين يتبعون أساليب الاحتيال.

<sup>1</sup> - مصلحة المراقبة والبحث، مركز الضرائب ولاية بسكرة.

<sup>2</sup> - مصلحة المراقبة والبحث، مركز الضرائب ولاية بسكرة.

## خلاصة الفصل:

تعتبر المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار وذلك لأهميتها، كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الفرق بين البيانات والمعلومات والتركيز على مفاهيم المعلومة المحاسبية والتي هي عبارة عن بيانات محاسبية تم تجهيزها وعرضها في طريقة منظمة ومفيدة تتصف بالجودة لما تملكه من خصائص أساسية وخصائص ثانوية تزيد في جودتها وكمالها، كما تناولنا مصادرها ومستخدميها ومعايير جودة هذا النوع من المعلومات والعوامل المؤثرة فيها.

ولاشك فيه أن مستخدمي المعلومات المحاسبية هدفهم تحقيق جودتها، لأن اتخاذ القرار يتوقف عليها، لذلك فإن المسعى هو التحسين المستمر لجودة المعلومات المحاسبية، فقد حاولنا تبين دور طرق الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتم توضيح العلاقة نظريا وسيتم تدعيم ذلك من خلال التحقق من العلاقة ميدانيا.



## الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في

تحسين جودة المعلومات المحاسبية

### تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية بسكرة، وذلك استكمالاً ودعمًا لما قمنا بعرضه في الجانب النظري، تمحورت دراستنا حول حالة خضعت للتحقيق المحاسبي، باعتبار هذا الأخير وسيلة من وسائل الرقابة الجبائية المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول:** تقديم مركز الضرائب لولاية بسكرة.
- ✓ **المبحث الثاني:** دراسة ميدانية للتحقيق المحاسبي.
- ✓ **المبحث الثالث:** الإجراءات النهائية للتحقيق المحاسبي.

### المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية بسكرة

يعتبر مركز الضرائب هيكل عملياتي جديد تابع للمديرية العامة للضرائب يختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب، وفيما يلي سنتناول تقديم عاما لهذا المركز حيث سنقدم تعريفا موجزا له، إضافة إلى هيكله التنظيمي ومهام مصالحه.

#### المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية بسكرة

##### أولا: تعريف مركز الضرائب لولاية بسكرة

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل من مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي كانت تتكفل بها المفتشيات والقباضات والمديريات الولائية، وكانت انطلاقته في 01 جانفي 2016.

والهدف من افتتاح هذا المركز هو:

1. السماح للإدارة الجبائية بتقديم فعالية التنظيم والأساليب وكذا المناهج المعتمدة والأدوات المحددة لتسييره.
2. تقديم خدمة نوعية تهدف إلى خلق وتطوير شراكة جديدة مع المتعاملين تقوم أساسا على التواجد والإصغاء.
3. الاستجابة والمعالجة السريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.

وبهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
- المؤسسات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات.
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

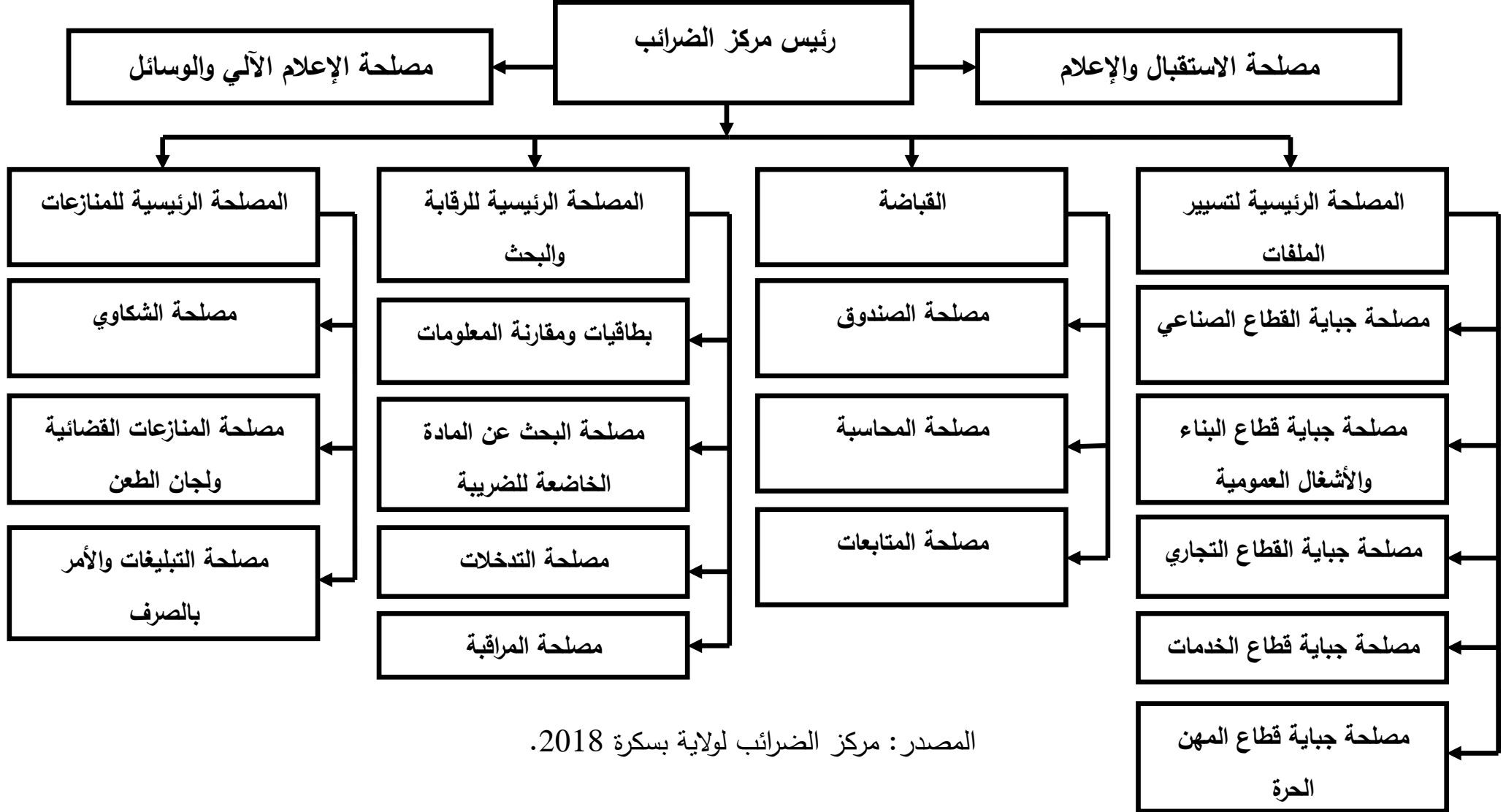
##### ثانيا: مهام مركز الضرائب لولاية بسكرة

يقوم مركز الضرائب بالأعمال التالية:

1. تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة.
2. مسك وتسيير الملف الجبائي للمؤسسات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
3. مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
4. إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.
5. تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.

6. البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات.
  7. إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.
  8. يدرس الشكاوي ويعالجها ويتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
  9. ينظم المواعيد ويسيرها ويضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية بسكرة
- الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية بسكرة.

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية بسكرة



### المطلب الثالث: مصالح مركز الضرائب لولاية بسكرة

يسير مركز الضرائب رئيس مركز، وهو يتشكل من ثلاث مصالح رئيسية ومصلحتين وقباضة:

#### أولاً: المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات

تعد المصلحة الرئيسية للتسيير من بين المصالح المكونة لمركز الضرائب، وتسير من قبل مسؤول يطلق عليه رئيس المصلحة الرئيسية يكلف بتسيير العمليات، وتتشكل من خمسة مصالح مقسمة إلى قطاعات مهنية وهي:

1. المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

2. المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

3. المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.

4. المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

5. المصلحة المكلفة بجباية قطاع المهن الحرة.

وهذه المصالح تسير من قبل مسؤول (رئيس المصلحة) ومعه موظفين متعددي التخصصات وتتكون من قاعتين هما:

أ. قاعدة إدخال المعلومات ومنها التصريحات الشهرية والسنوية وكذا الجداول.

ب. قاعدة خاصة بالترفيف والتوثيق والتي تعمل على ترتيب وحفظ الملفات الجبائية.

تكلف المصلحة الرئيسية للتسيير بما يلي:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والخاضعين للنظام الحقيقي سواء كانوا: أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين.
- استخراج شهادة النشاط لصالح المكلفين بالضريبة.
- متابعة الامتيازات في إطار مختلف أجهزة الدعم والتشغيل.
- الدراسة الأولية للاحتجاجات (الشكايات).
- الترقيم الجبائي للمكلفين بالضريبة الجدد.
- اكتتاب التصريح وإيداعه على مستوى مصلحة التسيير المختصة.
- استقبال والأخذ على عاتقها الملفات الجديدة وهي عبارة عن ملفات تودع على مستوى مصلحة التوجيه والاستقبال والتحقق منها من الناحية الشكلية لفتحها وتحول عن طريق جدول إرسال، وهذا لأجل أخذها على عاتق مصلحة التسيير.
- تحمل على عاتقها الملفات الجبائية المحولة أو المستلمة.

- متابعة إجراءات التخلي والتوقف عن النشاط، وهناك نوعين من التوقف: التوقف النهائي والتوقف المؤقت.

### ثانيا: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

من بين المصالح الرئيسية التي يتكون منها مركز الضرائب بسكرة، نجد المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث وتختص هذه المصلحة في أداء وإنجاز المهام الرئيسية الآتية:

1. البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل الاستغلال ومتابعة النتائج والحواصل.
  2. اقتراح برامج المراقبة وإنجازها والمتعلقة بالمكلفين التابعين لمركز الضرائب.
- وتنظم المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث في أربع مصالح:

#### أ. مصلحة البطاقات والمقارنات: وتتكلف هذه المصلحة بالمهام الآتية:

- إنجاز التقييم الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب وقد عملت الإدارة المركزية على تقليص مدة الحصول على التعريف الجبائي والذي سيكون مستقبلا عن طريق الانترنت، وهذا بمجرد إيداع الملف الجبائي.

- تشكيل وتسيير فهرس مصادر المعلومات المتعلقة بالوعاء الضريبي.

- مركزة العمليات الجبائية التي تجمعها مختلف المصالح المعنية.

#### ب. مصلحة البحث عن المادة الخاضعة: والتي تعمل على شكل فرق وهي مكلفة بـ:

- إعداد برامج دورية للبحث عن المعلومات الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.
  - اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة، انطلاقا من المعلومات المجمعة والمتحصل عليها.
- #### ج. مصلحة التدخلات: المكلفة بالمهام الآتية:

- إنجاز التدخلات بعين المكان لإجراء كل المعانيات كمحاضر معاينة المخزونات، معاينة المحلات التجارية، معاينة تموقع المكلفين ومعاينة توثيق المعاملات التجارية (فواتير البيع والشراء)، وجود دفاتر محاسبة....
- تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة.

- اقتراح برمجة مكلفين بالضريبة لغرض المراجعة في المحاسبة أو المراقبة على أساس المستندات.

#### د. مصلحة المراقبة: والتي تعمل في شكل فرق وتتكلف هذه المصلحة بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات في عين المكان.
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

### ثالثا: المصلحة الرئيسية للمنازعات الجبائية

تكلف هذه المصلحة في أداء وإنجاز المهام الآتية:

1. متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
2. دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ونتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

تحتوي المصلحة الرئيسية للمنازعات الجبائية على ثلاثة مصالح جبائية وهي:

- أ. **مصلحة الشكاوي (الاحتجاجات):** وتقوم بالمهام التالية:
  - دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
  - معالجة منازعات التحصيل.
  - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.
  - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها.

ب. **مصلحة المنازعات القضائية ولجان الطعن:** تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- دراسة الطعون التابعة للاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة.
- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوي المقدمة للهيئات القضائية.

ج. **مصلحة التبليغات والأمر بالصرف:** تقوم المصلحة بتسجيل وتبليغ القرارات وإرسالها إلى المكلفين بالضريبة وهذا بعد صدور القرار النهائي من طرف رئيس المركز و ثم إرسال شهادة الإلغاء إلى القابض لإتمام عملية التخفيض سواء كان كلياً أو جزئياً.

### رابعاً: مصلحة الاستقبال والإعلام

من خلال مصلحة الاستقبال والإعلام التي هي بمثابة الواجهة الأولى لمجموعة مصالحنا الرئيسية يسهر مركز الضرائب على:

1. ضمان استقبال فعال ونوعي لصالح جميع المكلفين بالضريبة.
2. نشر المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية.
3. التكفل باقتراحات المستعملين الخاصة باحترام مرجع نوعية الخدمة.



4. تسهيل الالتزامات الجبائية دون عناء التنقل إلى المصالح الجبائية عن طريق وضع تصريحات جبائية قابلة للتحميل عبر الانترنت.

5. وضع نافذة إلكترونية للتعرف على رقم التعريف الجبائي.

### خامسا: مصلحة الإعلام الآلي والوسائل

وتقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

1. استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
2. إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
3. الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة والأمن.

### سادسا: القبضة

تحتوي القبضة على ثلاثة مصالح جبائية وهي: مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة ومصلحة المتابعة. وتكف هذه المصلحة بالمهام التالية:

1. التقييد المحاسبي يوميا للإيرادات المحصلة الخاضعة للمحاسبة العمومية.
2. تقسيم إيرادات كل بلدية تابعة لمركز الضرائب بسكرة تحويل حصص هذه إيرادات لها.
3. تحويل حصة الإيرادات للولاية والدولة.
4. تطبيق التخفيضات المعلنة من طرف المديرية الفرعية للمنازعات على الضرائب والرسوم.

### المبحث الثاني: دراسة ميدانية للتحقيق المحاسبي

فيما سيأتي سنتناول دراسة حالة ميدانية لإحدى طرق الرقابة الجبائية والتي تتمثل في التحقيق المحاسبي والذي تم التطرق إليه في الجانب النظري، حيث يمر عبر مراحل، والمتمثلة في الإجراءات الأولية التي تسبق عملية التحقيق ويليها التحقيق المحاسبي، وفي النهاية أعمال نهاية التحقيق وإجراءاته النهائية، حيث نتطرق بالتفصيل إلى هذه المراحل من خلال دراستنا لإحدى المؤسسات التي خضعت للتحقيق الجبائي بمركز الضرائب بولاية بسكرة.

#### المطلب الأول: التعريف بطبيعة ونوع نشاط المكلف محل التحقيق

تم دراسة ملف جبائي ضمن برنامج التحقيق لسنة 2018، لشخص طبيعي صاحب مؤسسة، لتكون الدراسة من الناحية الجبائية والمحاسبية.

1. الشكل القانوني: شخص طبيعي.
2. ملف جبائي للسيد: XXX XXX
3. النشاط الممارس: مؤسسة أشغال البناء وجميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري.
4. تاريخ بداية النشاط: 2002/02/05.
5. المقر الاجتماعي: أولاد جلال ولاية بسكرة.
6. السنوات الأربعة المعنية بالتحقيق: 2014-2015-2016-2017.
7. الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق:
  - الرسم على النشاط المهني T A P.
  - الرسم على القيمة المضافة. T V A.
  - الضريبة على الدخل للأجور و المرتبات I R G/ S.
  - الضريبة على الدخل الإجمالي I R G.
  - حقوق الطابع وكل الضرائب والرسوم الأخرى.

### المطلب الثاني: الإجراءات الأولية لعملية التحقيق المحاسبي

بعد أن تمت برمجة ملف المعني للتحقيق في محاسبته أوكلت لمحققين اثنين تحت وصاية رئيس فرقة التحقيقات، حيث شرعوا في الإعداد والتحضير لعملية التحقيق من خلال القيام بجملته من الإجراءات التمهيدية.

#### أولاً: دراسة وفحص الملف الجبائي

تم سحب الملف الجبائي الخاص بالمكلف المعني من المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات بمركز الضرائب ولاية بسكرة بهدف إجراء دراسة تحليلية للوثائق التي يحتوي عليها هذا الملف من أجل التأكد من مدى التزام هذه المؤسسة لواجباتها الجبائية فيما يخص التصريحات المقدمة.

#### ثانياً: إرسال الإشعار بالتحقيق

تم إشعار المؤسسة محل الدراسة حسب الإجراءات القانونية وفق نص المادة 20 الفقرة 4 من قانون الإجراءات الجبائية وذلك بتاريخ 2018/06/17 عن طريق إشعار بالتحقيق رقم 226 المسلم إليكم يد بيد بتاريخ 2018/06/17 والذي من خلاله تم إعلام المؤسسة أنها ستكون محل تحقيق محاسبي وجبائي للفترة الممتدة من 2014/01/01 إلى غاية 2017/12/31، مع منحها مهلة عشرة أيام (10) ابتداء من تاريخ استلامها للإشعار من أجل تحضير مختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية والمتعلقة بسنوات التحقيق.

ويتضمن هذا الإشعار كل المعلومات طبقاً لنصوص أحكام قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الاسم واللقب، نشاط المكلف، العنوان، رقم الإشعار، تاريخ إرسال الإشعار، أنواع الضرائب الخاضعة للتحقيق، سنوات التحقيق، عبارة "تجدون رفقة هذا الإشعار ميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة" وعبارة "لكم الحق في اختيار مستشار جبائي" وكذلك إمضاء المحققان ورئيس فرقة التحقيقات كما هو موضح في الملحق رقم (01).

#### ثالثاً: تحضير استمارات التحقيق

بعد إرسال الإشعار بالتحقيق واستلامه من طرف المكلف، وقبل انقضاء المدة القانونية والمقدرة بعشرة (10) أيام يقوم المحققان بإعداد كشفان بغية التحقيق في مدى صدق المعلومات المحاسبية المصرح بها قبل المكلف وهما:

#### 1. كشف المقارنة للميزانيات:

هذه الوثيقة تحتوي على اسطر وأعمدة تسجل عليها مختلف الأصول والخصوم لمختلف السنوات الأربعة قيد التحقيق، وتشمل دراسة التغيرات الحاصلة في أصول وخصوم المؤسسة لاكتشاف النقائص والتجاوزات التي يمكن أن تحدث من طرف المكلف بالضريبة وهو موضح في الملحق رقم (02).

### 2. كشف المحاسبة:

وفقا للجدول المقدمة من طرف المكلف بالضريبة والمتعلقة بحساب النتيجة الخاصة بالسنوات الأربعة التي يتم التحقيق فيها، تم إعداد كشف المحاسبة من قبل مصلحة التحقيق وهو عبارة عن ملخص للنتيجة المالية لهذه المؤسسة للسنوات الأربع، وهو موضح في الملحق رقم (03).

### المطلب الثالث: التبليغ الأولي لنتائج التحقيق المحاسبي

بعد مرور مختلف المراحل القانوني التي تسبق البدء في عملية التحقيق، بدءا من الإشعار بالتحقيق ومراجعة ملفه الجبائي خلال المهلة الممنوحة له، والتي بعد انقضائها يتم الشروع في عملية التحقيق هذه الأخيرة تمر بعدة مراحل.

### أولاً: بداية التحقيق

بعد إرسال الإشعار بالتحقيق واستلامه من طرف المكلف بتاريخ 2018/06/17 وانقضاء المدة القانونية المقدرة بعشرة (10) أيام، كان التدخل الأولي للمحققان ورئيس فرقة التحقيقات يوم 2018/07/11، ومن خلال هذا التدخل تم تحرير محضر معاينة يتضمن كل الموجودات الملحق رقم (04)، وأمضي هذا المحضر من طرف المكلف، وبعدها تم سحب الوثائق المحاسبية وتم إعداد بطاقة بداية أشغال التحقيق كما هو موضح في الملحق رقم (05).

### ثانياً: التحقيق في المحاسبة

ويتم هذا من خلال التحقيق في شكل المحاسبة ومضمونها:

### 1. التحقيق في شكل المحاسبة:

بعد الفحص و الإطلاع على جميع المستندات والدفاتر المحاسبية الإلجبارية (دفتر اليومية، دفتر الجرد، دفتر الأجور..) والتأكد من مطابقتها للتنظيمات المنصوص عليها، وبما أن المؤسسة تحترم أحكام المادتين 09 و 10 من القانون التجاري، وكذلك أحكام النظام المالي المحاسبي الجديد فإن محاسبتها مقبولة.

### 2. التحقيق في مضمون المحاسبة:

وهو مراقبة كل ما هو موجود بالوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل التحقيق، وقيام المحققين بدراسة معمقة ودقيقة للحسابات الرئيسية للميزانية وحسابات التسيير وذلك من أجل اكتشاف العمليات التي تتضمن السهو المعتمد أو غير المعتمد، وكذا إثبات شرعية وصدق الحسابات ومن خلال التحقيق في مضمون المحاسبة للمكلف اتضح وجود بعض الأخطاء والنقائص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

- أ. عدم التصريح برقم الأعمال المقبوض بتاريخ 2014/01/21 بمبلغ بكل الرسوم 402.585.30 د.ج بنك BDL وكالة أولاد جلال.
- ب. عدم التصريح برقم الأعمال المقبوض بتاريخ 2014/02/19 بمبلغ بكل الرسوم 62.595.00 د.ج بنك BDL وكالة أولاد جلال.
- ج. دمج الفرق في اشتراكات الضمان الاجتماعي غير مبررة بالفواتير مع احتسابكم لمصاريف اشتراك العمال بنسبة 09 % لسنة 2015 وذلك بفرق مدمج قدره 73.724.73 د.ج والذي يمثل حصة العمال الأجراء ودمج فرق في اشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية CACOBATPH بمبلغ قدره 20.276.56 د.ج.
- د. عدم التصريح باقتطاع الضمان لوضعيات الأشغال المنجزة في سنة 2015 بمبلغ قدره 557.769.00 د.ج خارج الرسم.
- هـ. إدماج الرسم على القيمة المضافة لسنة 2015 بمبلغ 247.112.00 د.ج المسترجع بكشف حسم الرسم على القيمة المضافة لشهر أوت 2015 للمورد خالد فؤاد باعتباره مدرج ضمن القائمة الوطنية للغش الضريبي المسجل تحت رقم 146821.
- و. دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها في سنة 2014 بمبلغ قدره 1.251.627.00 د.ج.
- ز. دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها في سنة 2015 بمبلغ قدره 1.183.077.00 د.ج.
- ح. دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها في سنة 2016 بمبلغ قدره 359.319.00 د.ج.
- ط. دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها في سنة 2017 بمبلغ قدره 359.319.00 د.ج.
- بعد الإطلاع على كل الوثائق المحاسبية، نقوم بالتحقق من الخصائص النوعية للتأكد من جودة هذه المعلومات المحاسبية وذلك من خلال ما يلي:
- الملائمة: إن المعلومات المحاسبية تتمتع بملائمة نسبية من حيث الشكل والزمن.
  - الموثوقية: إن المعلومات المحاسبية تتضمن أخطاء أثرت على أهم النتائج المحققة مثل رقم الأعمال والربح الصافي.
  - القابلية للمقارنة: إن المعلومات المحاسبية تم إعدادها بما يتوافق مع فروض ومبادئ المخطط الوطني للمحاسبة وبالتالي يمكن مقارنتها بمعلومات أخرى لنفس المؤسسة أو مع مؤسسات أخرى.
  - الاتساق والثبات: إن المعلومات المحاسبية تتمتع بالثبات وذلك من خلال استخدامها لنفس المبادئ والفروض والطرق المحاسبية خلال السنوات الأربعة محل التحقيق.

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

▪ القابلية للفهم: إن المعلومات المحاسبية قابلة للفهم من قبل كل من له أنى تكوين أو معرفة في مجال المحاسبة.

▪ الشمولية: إن المعلومات المحاسبية تتمتع بشمولية كاملة تغطي كافة جوانب الغرض منها.

### ثالثاً: تحديد الأسس الضريبية وفقاً لنتائج التحقيق المحاسبي

بعد إجراء عملية التدخل الأولي ودراسة الوثائق المحاسبية والتصريحات، وبالرغم من النقائص فإن محاسبتكم تبقى مقبولة، والطريقة المتبعة في عملية التسوية هي الطريقة التحوارية، وتكون وضعيته الجبائية كما يلي:

#### 1. تحديد رقم الأعمال:

أ. تحديد رقم الأعمال المفوتر: بعد رفض المعلومات المحاسبية تم تحديد رقم الأعمال المفوتر للسنوات 2014-2015-2016-2017 بناء على الفواتير ووضعيات الأشغال المقدمة من طرفكم واستغلال المعلومات الواردة للمصلحة من قبل المؤسسات والإدارات العمومية وكذا الكشوف البنكية لحساباتكم المفتوحة لدى بنك BADR- BDL وكالة أولاد جلال، كما هو موضح في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (01): تحديد رقم الأعمال المفوتر للسنوات 2014-2017

التعيين	السنوات	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال المفوتر المحقق		39.229.509.00	40.056.411.00	4.576.938.00	6.676.083.00
رقم الأعمال المفوتر المصرح		39.229.509.00	39.498.642.00	4.576.938.00	6.676.083.00
الزيادات		لا شيء	557.769.00	لا شيء	لا شيء

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

#### ملاحظة:

الزيادة في سنة 2015 تتمثل في عدم التصريح باقتطاع الضمان لوضعيات الأشغال المنجزة في سنة 2015.

#### ب. تحديد رقم الأعمال المقبوض (المحصل):

بعد رفض المعلومات المحاسبية تم تحديد رقم الأعمال المقبوض للسنوات 2014-2015-2016-2017 بناء على الفواتير ووضعيات الأشغال المقدمة من طرفكم واستغلال المعلومات الواردة للمصلحة من قبل

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المؤسسات والإدارات العمومية وكذا الكشوف البنكية لحساباتكم بنك BADR-BDL وكالة أولاد جلال كما هو موضح في الجدول التالي:

### الجدول رقم (02): تحديد رقم الأعمال المقبوض للسنوات 2014 - 2017

التعيين	السنوات	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال المقبوض المحقق		37.465.449.00	39.498.642.00	4.576.938.00	1.725.791.00
رقم الأعمال المقبوض المصرح		37.067.859.00	39.498.642.00	4.576.938.00	لا شيء
الزيادات		<b>397.590.00</b>	لا شيء	لا شيء	<b>1.725.791.00</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

#### ملاحظة:

- الزيادات في سنة 2014 تتمثل في المقبوضات بتاريخ 2014/01/21 بمبلغ خارج الرسم 344.090.00 د.ج بنك BDL وكالة أولاد جلال.
- ومقبوضات بتاريخ 2014/02/19 بمبلغ خارج الرسم 53.500.00 د.ج بنك BDL وكالة أولاد جلال.
- عدم التصريح برقم الأعمال المقبوض سنة 2017 بمبلغ خارج الرسم 1.725.791.00 د.ج.

#### 2. تحديد الربح:

بعد رفض المعلومات المحاسبية تم تحديد الربح المحقق للسنوات 2014-2015-2016-2017 بالاعتماد على الربح المصرح مضافا إليه رقم الأعمال المفوتر غير المصرح المتمثل في اقتطاع الضمان لوضعيات الأشغال ودمج أفساط الإهلاك المبالغ فيها ودمج تكاليف غير قابلة للخصم كما تم تخفيض الرسم على النشاط المهني الناتج عن الزيادة في رقم الأعمال غير المصرح، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تحديد الربح للسنوات 2014 - 2017

التعيين	السنوات	2014	2015	2016	2017
الربح المصرح		4.288.874.00	4.502.163.00	948.377.00	607.447.00
الزيادة في رقم الأعمال المفوتر الناتج عن اقتطاع الضمان		/	557.769.00	/	/
دمج تكاليف غير قابلة للخصم		/	94.001.00	/	/
دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها		1.251.627.00	1.183.077.00	359.319.00	359.319.00
تخفيض الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال غير المصرح		/	(11.155.00)	/	/
الربح المحقق		5.540.501.00	6.325.855.00	1.307.696.00	966.766.00
الربح المصرح		4.288.874.00	4.502.163.00	948.377.00	607.447.00
الزيادات		<b>1.251.627.00</b>	<b>1.823.692.00</b>	<b>359.319.00</b>	<b>359.319.00</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

#### ملاحظة:

أ. التكاليف غير قابلة للخصم تتمثل في الفرق في اشتراكات الضمان الاجتماعي غير مبررة بالفواتير مع احتسابكم لمصاريف اشتراك العمال بنسبة 9% لسنة 2015 وذلك بفرق مدمج قدره 73.724.73 د.ج والذي يمثل حصة العمال الأجراء ودمج فرق في اشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية CACOBATPH بمبلغ قدره 20.276.56 د.ج.

ب. الاستفادة بطريقة غير قانونية من الإهلاكات وذلك في جميع السنوات محل التحقيق وهي على النحو التالي:

▪ دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها في سنة 2014 بمبلغ قدره 1.251.627.00 د.ج.



## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

- دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها في سنة 2015 بمبلغ قدره 1.183.077.00 د.ج.
- دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها في سنة 2016 بمبلغ قدره 359.319.00 د.ج.
- دمج أقساط الإهلاك المبالغ فيها في سنة 2017 بمبلغ قدره 359.319.00 د.ج.

### 3. الضريبة على الدخل الإجمالي المتعلقة بالأجور والمرتببات:

بعد الإطلاع على دفتر الأجور ومقارنته بالتصريحات السنوية والشهرية المودعة لدى المفتشية المختصة إقليميا اتضح بأنه لا يوجد أي تسوية تذكر وهذا لجميع السنوات محل التحقيق 2014 - 2015 - 2016 - 2017.

### 4. حسم الرسم على القيمة المضافة للمشتريات سنة 2015:

الجدول رقم (04): حسم الرسم على القيمة المضافة للمشتريات لسنة 2015

رقم الفاتورة	التاريخ	المبلغ خارج الرسم	T V A	المورد النشاط العنوان	شهر الحسم	سبب الدمج
20	2015/01/04	680.000.00	115.600.00	خالد فؤاد قسنطينة	أوت 2015	مندرج ضمن قائمة الغش الضريبي غير متموقع
34	2015/01/25	773.600.00	131.512.00			
		<b>247.112.00</b>		<b>مجموع الرسم على القيمة المضافة المدمج لسنة 2015</b>		

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

رابعاً: جداول تحديد قواعد وأسس فرض الضرائب والرسوم

1. الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني:

الجدول رقم (05): تحديد قواعد وأسس فرض الرسم على النشاط المهني للسنوات 2014 - 2016

أ. بلدية أولاد جلال:

2016		2015		2014	السنوات التعيين
دون تخفيض	بتخفيض 25%	دون تخفيض	بتخفيض 25%	دون تخفيض	
/	1.725.791.00	1.827.212.00	2.856.421.00	3.000.617.00	رقم الأعمال المحقق
/	/	/	4.683.633.00	3.603.027.00	رقم الأعمال المصرح
1.294.343.00		3.969.527.00		3.000.617.00	رقم الأعمال الخاضع المحقق
لا شيء		3.512.725.00		2.603.027.00	رقم الأعمال الخاضع المصرح
<b>1.294.343.00</b>		<b>456.802.00</b>		<b>397.590.00</b>	الزيادات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

ب. بلدية البساس:

2016		2015		2014	السنوات التعيين
دون تخفيض	بتخفيض 25%	دون تخفيض	بتخفيض 25%	دون تخفيض	
/	1.016.177.00	14.478.055.00	5.362.659.00	28.548.880.00	رقم الأعمال المحقق
/	/	14.478.055.00	5.362.659.00	8.700.920.00	رقم الأعمال المصرح
762.132.00		لاشيء		28.548.880.00	رقم الأعمال الخاضع المحقق
/		لاشيء		8.700.920.00	رقم الأعمال الخاضع المصرح
762.132.00		لاشيء		19.847.960.00	الزيادات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

ج. بلدية سيدي خالد:

2016		2015		السنوات التعيين
دون تخفيض	بتخفيض 25%	دون تخفيض	بتخفيض 25%	
/	3.560.761.00	2.235.698.00	1.061.706.00	رقم الأعمال المحقق
/	/	2.235.698.00	1.061.706.00	رقم الأعمال المصرح
2.670.570.00		لا شيء		رقم الأعمال الخاضع المحقق
/		لا شيء		رقم الأعمال الخاضع المصرح
<b>2.670.570.00</b>		<b>لا شيء</b>		الزيادات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

د. بلدية بسكرة:

2015		2014		السنوات التعيين
دون تخفيض	بتخفيض 25%	دون تخفيض	بتخفيض 25%	
3.883.030.00	7.793.860.00	5.915.952.00		رقم الأعمال المحقق
/		/		رقم الأعمال المصرح
9.728.425.00		5.915.952.00		رقم الأعمال الخاضع المحقق
/		/		رقم الأعمال الخاضع المصرح
<b>9.728.425.00</b>		<b>5.915.952.00</b>		الزيادات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

### 2. الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة:

يتأثر مبلغ الرسم على القيمة المضافة المستحق، وبشكل كبير برقم الأعمال المحقق الفعلي، ولأن عملية التحقيق في المعلومات المحاسبية دلت على وجود فجوات بين ما هو مصرح به من أرقام الأعمال المحققة وما تم تحقيقه فعلا، وهذا ما أثر على مبالغ الرسم على القيمة المضافة، ويمكن تلخيص هذه الفجوات في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحديد قواعد وأسس فرض الرسم على القيمة المضافة للسنوات 2014 - 2017

2015		2014		السنوات التعيين
%17	%07	%17	%07	معدل الرسم
19.657.928.00	19.840.714.00	9.864.269.00	27.601.181.00	رقم الأعمال المحقق
19.657.928.00	19.840.714.00	9.466.679.00	27.601.181.00	رقم الأعمال المصرح
لا شيء		397.590.00		الزيادات

2017		2016		السنوات التعيين
%17	%17	%17	%07	معدل الرسم
1.725.791.00	3.560.761.00	3.560.761.00	1.016.177.00	رقم الأعمال المحقق
لا شيء	3.560.761.00	3.560.761.00	1.016.177.00	رقم الأعمال المصرح
1.725.791.00		لا شيء		الزيادات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

3. الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:

الجدول رقم (07): تحديد قواعد وأسس فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للسنوات 2014-2017

2017	2016	2015	2014	السنوات التعيين
966.766.00	1.307.696.00	6.325.855.00	5.540.501.00	الربح المحقق
/	/	(176.252.00)	(84.114.00)	تخفيض التأمينات على الشيخوخة
966.766.00	1.307.696.00	6.149.603.00	5.456.387.00	الدخل المحقق
	1.307.696.00	6.149.603.00	5.456.387.00	الدخل المحقق الإجمالي الخاضع
607.447.00	948.377.00	4.325.910.00	4.204.770.00	الدخل المصرح
<b>359.319.00</b>	<b>359.319.00</b>	<b>1.823.693.00</b>	<b>1.251.617.00</b>	الزيادات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

خامسا: تحديد الحقوق والغرامات الواجبة الدفع

1. جداول حساب الحقوق والغرامات للرسم على النشاط المهني: وهو موضح كما يلي:

الجدول رقم (08): تحديد حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني للسنوات 2014-2017

أ. بلدية أولاد جلال:

2017	2015	2014	السنوات التعيين
25.886.00	79.390.00	60.012.00	الحقوق المستحقة
لا شيء	70.253.00	52.060.00	الحقوق المدفوعة
25.886.00	9.137.00	7.952.00	الحقوق المغفلة
6.471.00	913.00	795.00	غرامات الوعاء
<b>32.357.00</b>	<b>10.050.00</b>	<b>8.747.00</b>	مجموع الحقوق والغرامات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

ب. بلدية البساس:

2017	2015	2014	السنوات التعيين
15.243.00	370.000.00	570.977.00	الحقوق المستحقة
لا شيء	396.814.00	174.018.00	الحقوق المدفوعة
15.243.00	/	396.959.00	الحقوق المغفلة
3.811.00	/	99.239.00	غرامات الوعاء
<b>19.053.00</b>	/	<b>496.198.00</b>	<b>مجموع الحقوق والغرامات</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

ج. بلدية سيدي خالد:

2016	2015	السنوات التعيين
53.411.00	60.639.00	الحقوق المستحقة
لا شيء	65.948.00	الحقوق المدفوعة
53.411.00	/	الحقوق المغفلة
13.353.00	/	غرامات الوعاء
<b>66.764.00</b>	/	<b>مجموع الحقوق والغرامات</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

د. بلدية بسكرة:

2015	2014	السنوات التعيين
194.568.00	118.319.00	الحقوق المستحقة
/	/	الحقوق المدفوعة
194.568.00	118.319.00	الحقوق المغفلة
48.642.00	29.579.00	غرامات الوعاء
<b>243.210.00</b>	<b>147.898.00</b>	<b>مجموع الحقوق والغرامات</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

2. جدول حساب الحقوق والغرامات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة: وهو موضح كما يلي:

الجدول رقم (09): تحديد الحقوق والغرامات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة للسنوات 2014 - 2017

2015		2014		السنوات البيان
%17	%07	%17	%07	معدل الرسم
3.341.846.00	1.388.848.00	1.676.926.00	1.932.081.00	الحقوق المستحقة
3.341.846.00	1.388.848.00	1.609.333.00	1.932.081.00	الحقوق المدفوعة
لا شيء		67.593.00		الحقوق المغفلة
247.112.00		/		دمج الرسوم غير قابلة للحسم
247.112.00		67.593.00		مجموع الحقوق المغفلة
61.778.00		10.139.00		غرامات الوعاء
<b>308.890.00</b>		<b>77.732.00</b>		<b>مجموع الحقوق والغرامات</b>



### الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

2017	2016		البيان / السنوات
%17	%17	%07	معدل الرسم
293.384.00	605.329.00	71.132.00	الحقوق المستحقة
لا شيء	605.329.00	71.132.00	الحقوق المدفوعة
293.384.00	لا شيء		الحقوق المغفلة
/	لا شيء		دمج الرسوم غير قابلة للحسم
293.384.00	لا شيء		مجموع الحقوق المغفلة
73.346.00	لا شيء		غرامات الوعاء
<b>366.730.00</b>	لا شيء		<b>مجموع الحقوق والغرامات</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

3. جدول حساب الحقوق والغرامات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي: وهو موضح كما يلي:

الجدول رقم (10): تحديد الحقوق والغرامات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي

للسنوات 2014 - 2017

2017	2016	2015	2014	البيان / السنوات
230.029.00	332.308.00	20.020.361.00	1.777.735.00	الحقوق المستحقة
122.234.00	224.513.00	1.382.069.00	1.339.666.00	الحقوق المدفوعة
107.795.00	107.795.00	638.292.00	438.069.00	الحقوق المغفلة
16.169.00	16.169.00	159.573.00	109.517.00	غرامات الوعاء
<b>123.964.00</b>	<b>123.964.00</b>	<b>797.865.00</b>	<b>547.586.00</b>	<b>مجموع الحقوق والغرامات</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

سادسا: الجدول العام للحقوق والغرامات

الجدول رقم (11): تحديد الحقوق والغرامات

التعيين	الحقوق	الغرامات	المجموع
الرسم على النشاط المهني	821.475.00	202.803.00	1.024.278.00
الرسم على القيمة المضافة	608.089.00	145.263.00	753.352.00
الضريبة على الدخل الإجمالي	1.291.951.00	301.428.00	1.593.379.00
مجموع الحقوق والغرامات	2.721.515.00	649.494.00	3.371.009.00

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

فيما يخص العقوبات والغرامات تم احتسابها وفقا لنصوص القانون لاسيما المواد 193 من قانون الضرائب المباشرة كما يلي:

1. 10 % إذا كان مبلغ الحقوق المغفلة يقل عن 50.000 د.ج أو يساويه.

2. 15 % إذا كان مبلغ الحقوق المغفلة يفوق 50.000 د.ج ويقل عن مبلغ 200.000 د.ج أو يساويه.

3. 25 % إذا كان مبلغ الحقوق المغفلة يفوق 200.000 د.ج.

ملاحظة: لديكم إمكانية طلب التحكيم في ردمك في المسائل المتعلقة بالقانون أو الوقائع من رئيس مركز الضرائب طبقا للمادة 20 الفقرة 06 من قانون الإجراءات الجبائي.

### المبحث الثالث: الإجراءات النهائية للتحقيق المحاسبي

بعد القيام بعملية التحقيق والقيام بعملية التسوية بطريقة صحيحة فيما بين يخص الضرائب وكذا العقوبات، فإنه تأتي مرحلة رد المكلف إذا أراد الرد على النتائج المتوصل إليها وأخيرا إرسال التبليغ النهائي للمكلف المعني ثم إغلاق الملف نهائيا بعد تحرير التقرير.

### المطلب الأول: رد المكلف بالضريبة على التبليغ الأولي

تبعا للتبليغ الأولي رقم 305 المؤرخ في 2018/10/25 والمسلم إلى المكلف يد بيد يوم 2018/10/30 وهو موضح في الملحق رقم (06)، والذي من خلاله تم إبلاغ المكلف بنتائج التحقيق وإعطائه مهلة قانونية المقدرة بـ(40) يوما، قام هذا المكلف بالرد على التقييم الأولي لدى مصالح مركز الضرائب وإبداء ملاحظات حول النتائج المبلغة بتاريخ 2018/12/12، والذي يعبر فيه عن عدم رضاه بالتسوية الجبائية المنجزة وعلى نتائج التحقيق في المحاسبة الذي خضعت له معلوماته المحاسبية، مدعما احتجابه بتقديم ملاحظات أهمها:

1. توضيح مبلغ 557.769.00 د.ج المتمثل في اقتطاع الضمان لوضعيات الأشغال المنجزة في سنة 2015.
2. المبلغ 1.726.791.00 د.ج المتمثل في انجاز قاعة علاج بأولاد جلال فهو مصرح به وتم تقديم التصريح الشهري G 50 لشهر جانفي 2017.

### المطلب الثاني: التبليغ النهائي لعملية التحقيق المحاسبي

بعد استلام رد المكلف محل التحقيق حول نتائج التحقيق في المحاسبة الذي خضعت له معلوماته المحاسبية، قامت فرقة التحقيق المحاسبي بدراسة رده، والاقتراحات والملاحظات المقدمة فيه، ومن ثم تسليم التبليغ النهائي رقم 345 وهو موضح في الملحق رقم (07) بتاريخ 2018/12/16 والمتضمن أهم الملاحظات والنتائج المتوصل إليها بعد دراسة النقاط المثارة من طرف المكلف تم التوصل إلى النتائج التالية:

**النقطة الأولى:** طلبكم فيما يخص توضيح مبلغ 557.769.00 د.ج والمتمثل في اقتطاع الضمان لوضعيات الأشغال المنجزة في سنة 2015.

**جواب المصلحة:** المبلغ 557.769.00 د.ج خارج الرسم عبارة عن مبلغين، المبلغ 144.451.00 د.ج خارج الرسم يتمثل في اقتطاع الضمان لوضعيات أشغال رقم 20 بتاريخ 2015/05/15 الخاص بمشروع انجاز 5500/60/20 مسكن عمومي إيجاري بلدية البساس، والمبلغ 413.318.00 د.ج خارج الرسم هو عبارة عن الفرق الناتج من وضعيات الأشغال غير المصرحة كما هو مفصل في الجدول الآتي:

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (12): تحديد الفرق الناتج من وضعيات الأشغال الغير مصرحة للسنوات 2014 - 2015

رقم وضعية الأشغال	التاريخ	المبلغ بكل الرسوم	معدل الرسم	المبلغ خارج الرسم	تسمية المشروع
2014/02	2014/05/19	2.976.568.80	%07	2.781.840.00	100/10 مسكن-البسباس
03	2014/06/19	3.421.346.40	%07	3.197.520.00	100/10 مسكن-البسباس
04	2014/07/20	2.660.365.08	%07	2.486.322.50	100/10 مسكن-البسباس
05	2014/08/20	1.739.865.47	%07	1.626.042.50	100/10 مسكن-البسباس
06	2014/09/21	1.272.208.46	%07	1.188.980.00	100/10 مسكن-البسباس
07	2014/10/21	1.695.284.46	%07	1.584.378.00	100/10 مسكن-البسباس
08	2014/05/17	4.218.089.80	%07	3.942.140.00	5500/60/20 مسكن بلدية البسباس
09	2014/06/17	3.030.492.52	%07	2.832.236.00	5500/60/20 مسكن بلدية البسباس
03		2.671.022.25	%17	2.282.925.00	تجهيز قاعة علاج حي المجاهدين أولاد جلال
04	2015/04/09	670.990.67	%17	573.496.30	تجهيز قاعة علاج حي المجاهدين أولاد جلال
01	2014/12/03	2.615.766.89	%17	2.235.698.20	مشروع انجاز مجمع مدرسي بلدية سيدي خالد
02		1.242.196.02	%17	1.061.706.00	مشروع انجاز مجمع مدرسي بلدية سيدي خالد
2015/03	2015/06/20	9.598.754.88	%17	8.204.064.00	تجديد شبكات بلدية بني ملوك
2014/02	2014/12/02	2.413.476.00	%17	2.062.800.00	بلدية حجر النوس
2014/01	2014/11/19	2.368.782	%17	2.024.600	بلدية سيدي غيلاس
ملحق 01	2014/08/05	2.137.838.04	%17	1.827.212.00	تجهيز البلدية أولاد جلال
				39.911.960.00	رقم الأعمال المفوتر المحقق
				39.498.462.00	رقم الأعمال المفوتر المصرح
				<b>413.318.00</b>	<b>الزيادات</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

## الفصل الثالث الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

النقطة الثانية: طلبكم فيما يخص مبلغ 1.726.791.00 د.ج المتمثل في انجاز قاعة علاج بأولاد جلال مصرح به وتم تقديم التصريح الشهري G 50 لشهر جانفي 2017.

جواب المصلحة: نظرا لتقديمكم التبريرات الكافية وهو التصريح الشهري G 50 لشهر جانفي 2017 فإن طلبكم مقبول.

إن الثغرة التي تم اكتشافها من خلال التحقيق في مدى جودة المعلومات المحاسبية محل التحقيق، أثرت على كل ما يرتبط بهذه المعلومات، ومنها الضرائب والرسوم، حيث تؤكد نتائج التحقيق أن هناك خطأ في المعلومات المحاسبية المصرح بها خلال سنة 2017 وهذا الخطأ أثر سلبا على وعاء الضرائب والرسوم. وبناءا عليه يكون قرار التبليغ النهائي كما يلي:

تم الإبقاء على نفس الأسس التي وردت في التبليغ الأولي بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي و هذا لجميع السنوات محل التحقيق كذلك أبقى المحققان على نفس الأسس بالنسبة للرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة وهذا لسنة 2014 و 2015 و 2016 في حين تم إعادة تصحيح الوضعية الجبائية بالنسبة للرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة لسنة 2017 عن طريق تحديد رقم الأعمال المقبوض كما يلي:

أولا: تحديد رقم الأعمال المقبوض بعد التعديل لسنة 2017

الجدول رقم (13): إعادة تحديد رقم الأعمال المقبوض بعد التعديل لسنة 2017

التعيين	السنوات
رقم الأعمال المقبوض المحقق	1.725.791.00
رقم الأعمال المقبوض المصرح	1.725.791.00
الزيادات	لاشيء

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

ثانيا: تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني بعد التعديل لسنة 2017

الجدول رقم (14): إعادة تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لسنة 2017

1. بلدية أولاد جلال:

2017		السنوات	التعيين
دون تخفيض	تخفيض 25%		
/	1.725.791.00		رقم الأعمال المحقق
/	1.725.791.00		رقم الأعمال المصرح
1.294.343.00			رقم الأعمال الخاضع المحقق
1.294.343.00			رقم الأعمال الخاضع المصرح
لا شيء			الزيادات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

ثالثا: تحديد الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة بعد التعديل لسنة 2017

الجدول رقم (15): إعادة تحديد الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة لسنة 2017

2017		السنوات	البيان
%17			معدل الرسم
1.725.791.00			رقم الأعمال المحقق
1.725.791.00			رقم الأعمال المصرح
لا شيء			الزيادات

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

رابعا: تحديد الحقوق والغرامات الواجبة الدفع.

الجدول رقم (16): تحديد حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني بعد التعديل لسنة 2017

1. بلدية أولاد جلال

البيان	السنوات	2017
الحقوق المستحقة		25.886.00
الحقوق المدفوعة		25.886.00
الحقوق المغفلة		لا شيء
غرامات الوعاء		لا شيء
مجموع الحقوق والغرامات		لا شيء

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

الجدول رقم (17): تحديد حقوق وغرامات الرسم على القيمة المضافة بعد التعديل لسنة 2017

البيان	السنوات	2017
معدل الرسم		17%
الحقوق المستحقة		293.384.00
الحقوق المدفوعة		293.384.00
الحقوق المغفلة		لا شيء
دمج الرسوم غير قابلة للحسم		لا شيء
مجموع الحقوق المغفلة		لا شيء
غرامات الوعاء		لا شيء
مجموع الحقوق والغرامات		لا شيء

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

خامسا: الجدول العام للحقوق والغرامات بعد التعديل

الجدول رقم (18): تحديد الحقوق والغرامات النهائية بعد التعديل

التعيين	الحقوق	الغرامات	المجموع
الرسم على النشاط المهني	795.589.00	196.332.00	991.921.00
الرسم على القيمة المضافة	314.705.00	71.917.00	386.622.00
الرسم على الدخل الإجمالي	1.291.951.00	301.428.00	1.593.379.00
<b>مجموع الحقوق والغرامات</b>	<b>2.402.245.00</b>	<b>569.677.00</b>	<b>2.791.922.00</b>

المصدر: وثائق مقدمة من المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث بمركز الضرائب ولاية بسكرة 2018.

المطلب الثالث: نهاية وخلق التحقيق المحاسبي

أولاً: نهاية التحقيق

بعد الانتهاء من عملية التحقيق المحاسبي، يقوم المحققان بإعادة تسجيل كل المستحقات في الورد الضريبي كما هو موضح في الملحق رقم (08)، وإرسال نسخة منه لقباضة الضرائب لمتابعة التحصيل ونسخة أخرى للمكلف الخاضع للتحقيق.

في 2018/12/30 تم الانتهاء من أشغال التحقيق المحاسبي والجبائي وكتابة محضر انتهاء أشغال التحقيق كما هو موضح في الملحق رقم (09).

ثانياً: خلق التحقيق

إفقال التحقيق بكتابة التقرير النهائي الموضح في الملحق رقم (10) والذي يحتوي على جميع المعلومات التي تسمح بضمان احترام عملية التحقيق والحكم على نتائج المراقبة، ثم تقوم الغرفة بإرسال التقرير النهائي إلى رئيس مركز الضرائب ولاية بسكرة ليؤشر عليه، ثم يرسل إلى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة وبهذا نكون قد غلقنا التحقيق.



### خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الميدانية التي كانت بمركز الضرائب لولاية بسكرة تبين الدور الهام الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تسهر على التأكد من مدى صدق وصحة التصريحات الجبائية المقدمة، وضمان احترام تطبيق التشريع الجبائي من خلال التكامل بين الإجراءات وطرق الرقابة الجبائية التي من بينها الرقابة المحاسبية التي تم من خلالها معالجة هذه الدراسة والتي تهدف إلى اكتشاف مواطن الأخطاء والتجاوزات والتوصل إلى أسس الإخضاع الحقيقية، اعتماد على كفاءة المحققين وإلزام المكلفين بالضريبة في كل مرة بالتصريح في الوقت المناسب وعدم التحايل في المعلومات المصرح بها.

الخاتمة

انطلاقاً من دراستنا لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وما تطرقنا إليه في دراسة الحالة بمركز الضرائب لولاية بسكرة، يتضح لنا أن الرقابة الجبائية تعد الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في الحد من التصرفات الغير القانونية الصادرة عن المكلفين بالضريبة، و من أجل محاربة هذه الظاهرة يجب التحقق من مدى صدق وصحة المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وعليه سخرت الإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية المتاحة للهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية على المستوى المحلي أو الجهوي بهدف استرجاع حقوق الخزينة العمومية ومحاربة كبح هذا النزيف الذي ينخر في جسد الاقتصاد الوطني بسبب هذا التهرب الضريبي.

ولإثبات مما سبق ذكره من الناحية العلمية، تناولنا دراسة تطبيقية تمت على مستوى مركز الضرائب لولاية بسكرة من خلال دراسة حالة أو طريقة من طرق الرقابة الجبائية ألا وهي التحقيق المحاسبي.

وفي الأخير جاءت الخاتمة لهذه الدراسة والتي قسمناها إلى ثلاث أجزاء رئيسية وهي:

- ✓ **نتائج الدراسة:** استطعنا في دراستنا التوصل إلى نتائج معتمدين في ذلك على الدراسة الميدانية.
- ✓ **التوصيات:** بعد التطرق للنتائج المتوصل إليها، سنحاول من خلال هذا الجزء من الخاتمة العامة استعراض التوصيات التي نراها مناسبة.
- ✓ **آفاق الدراسة:** في هذا الجزء ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والنتائج التي توصلنا إليها نقترح مواضيع بحوث مستقبلية وهذا من اجل استمرار الدراسة.

### 1. نتائج الدراسة:

يمكن صياغة أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- الرقابة الجبائية هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التديسية.
- تتمتع المعلومات المحاسبية بخصائص أساسية وأخرى ثانوية تجعلها ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها من طرف مستخدميها في اتخاذ القرار.
- جودة المعلومات المحاسبية تتوقف على فعالية الرقابة الجبائية.

- الرقابة الجبائية في التصريحات تأخذ أشكالاً عديدة تختلف باختلاف الهدف أو الطرق التقنية المستعملة لتقييم مدى مصداقية التصريحات من حيث الالتزام بالتشريع الجبائي، أهمها الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق والتحقق المحاسبي والمعمق في مجمل الوضعية الجبائية والتحقق المصوب.
- إن للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة، وتحمي المكلفين بالضريبة، ويؤدي عدم الالتزام بها إلى بطلان الرقابة الجبائية.
- تلعب الرقابة الجبائية دور هام في الكشف عن التهرب والغش الضريبي، حيث يجب توفير الإمكانيات المادية والبشرية واستحداثها لتحسين فعاليتها مما يضمن تقديم تصريحات صحيحة.
- إن المكلف يعتمد في تدليسه وغشه على ضعف الإدارة الجبائية وعدم خبرة وكفاءة بعض المحققين خاصة من الناحية المحاسبية.
- وبالإضافة إلى كل ما سبق وبعد التعرض للدراسة التطبيقية يتضح لنا دور الرقابة الجبائية في إكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة سهواً أو عمداً ونتائجها التي تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

## 2. التوصيات:

انطلاقاً من النتائج المستخلصة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تخفيض الضغط الضريبي بما يسمح للمكلف بعدم التهرب من دفع الضرائب.
- تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة والعمل على نشر الثقافة الضريبية عن طريق القيام بحملات إعلامية وندوات وذلك للتعريف وتبسيط النظام الضريبي لهم.
- زيادة تأهيل وتدريب المحققين والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني، وذلك لضمان الالتزام بمعايير المحاسبة الجديدة ومواكبتهم للتغيرات الحاصلة في التشريعات الجبائية للتحسين من مردوديتهم وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها.
- توفير الموارد المادية والأدوات المختلفة التي تساعد المحققين وتقلل من جهودهم وتزيد من تركيزهم وفعاليتهم عند القيام بمهامهم.
- السعي في تبني طرق ونماذج رقابية حديثة، تساعد على التقليل من الثغرات وأعمال الغش والتوفيق في القيام بأداء أنشطتهم بصورة فعالة.

### 3. آفاق الدراسة:

في ضوء الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها قد تتجلى لنا آفاق جديدة للبحث، مما جعلنا نقترح أن تتركز البحوث المستقبلية على المواضيع التالية:

- أثر إدخال التكنولوجيا في الإدارة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- أثر نظام التصريح الإلكتروني على فعالية الرقابة الجبائية.
- دور التدقيق الجبائي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات.

# قائمة المصادر والمراجع

✓ الكتب

1. أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004/2003.
2. بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
3. حمدي سليمان، سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
4. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
5. حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
6. رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
7. سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
8. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
9. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الأولى، 1990.
10. عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
11. عبد الناصر نور، حسن عدس النائل، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2003.
12. عطية هاشم أحمد، نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، 2000.
13. عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009.
14. العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
15. كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

16. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعلمية - دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

17. محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، بدون دار نشر، مصر، 1999.

18. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، الإسكندرية، بدون سنة.

19. محمد حمو، منور أو سرير، محاضرات في جباية المؤسسات، الشركة الجزائرية بوداود للنشر، الجزائر، 2009.

20. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية- مدخل نظري تطبيقي- دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

21. ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2004.

#### ✓ الأطروحات والرسائل

1. بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.

2. بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014/2013.

3. بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/2010.

4. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.

5. رحال نصر، سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014.

6. رحال نصر، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007/2006.

7. زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011.

8. سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.



9. طالب محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
10. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
11. العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس المدينة، 2008.
12. عيسى بولوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004/2003.
13. قتال عبد العزيز، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الدكتور يحي فارس المدينة، 2009/2008.
14. كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2012/2011.
15. كردودي سهام، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.
16. لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم القرارات الجبائية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.
17. محمد فلاح، السياسة الجبائية - الأهداف الأدوات - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
18. ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
19. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
20. نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012.
21. نوي نجا، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

22. يحيى لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوزياف المسيلة، 2007/2006.

#### ✓ الملتيقيات والمجلات

1. تومي سمية، بن عمارة منصور، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية- دراسة حالة الجزائر- مجلة دراسات جبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، العدد 12، جوان 2018.

2. عيادي عبد القادر، دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد جامعة خميس مليانة، العدد 08، ماي 2013.

3. مغازي عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، العدد 02، جوان 2013.

4. ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة، مداخلة الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

#### ✓ القوانين والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 327/06 المؤرخ في 18/09/2006 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 59 المؤرخة في 24/09/2006.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 364/07 المؤرخ في 28/11/2007 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية العدد 75 المؤرخة في 02/12/2007.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21/02/2009، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 29/03/2009.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2018.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2019.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2019.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، القانون التجاري 2007.  
ثانيا: باللغة الأجنبية

1. La lettre de la DGI, direction générale des impôts, n°58, 2012.
2. Michel Bovier. Marie CHRISTINE: "L'administration fiscale en France" PUF, paris, 1988.

الملاحق

# الملحق رقم 01: الإشعار بالتحقيق في المحاسبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES  
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS  
Direction Régionale des Impôts de Constantine.  
Direction des Impôts de Wilaya de Biskra  
Centre des impôts BISKRA  
Service principal du contrôle et de la recherche

وزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب  
المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة  
المديرية الولائية للضرائب بسكرة  
مركز الضرائب بسكرة  
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

Référence N°226/ DIW/  
CDI/SPCR/SC/ M1/2018

Lettre avec  
A.RN°

A  
السيد .....  
مؤسسة أشغال البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل  
التجاري  
01 تجزئة رقم 280 الحي الغربي أولاد جلال

BISKRA LE ...17/06/2018.

### Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre مقر مؤسستكم le 01/07/2018 à ( 09 :00 ) H à l'effet de vérifier au titre des exercices 2014, 2015, 2016, 2017 L'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés : الرسم على النشاط المهني - الرسم على القيمة المضافة - الضريبة على الدخل للأجور والمرتببات

- الضريبة على الدخل الإجمالي - حقوق الطابع و كل الضرائب والرسوم الأخرى

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

□ (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade  
vérificateurs

Nom, prénom et grade des

### Rappel de certaines dispositions fiscales

**Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales:** Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

**Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales :** Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :

- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il ya transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

#### **Important !**

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr .....AOUN SAID.....Tél n° **033 51 52 27**.....

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur .....AOUN SAID.....,Tél n° ...**033 51 52 27**

## الملحق رقم 02: كشف المقارنة للميزانيات

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
إدارة الضرائب

مديرية الضرائب  
ولاية بسكرة

### ETAT COMPARATIF DES BILANS CONCERNANT

السيد :  
مؤسسة أشغال البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري  
01 تجزئة رقم 280 الحي الغربي أولاد جلال - بسكرة.  
(Exercices- 2014-2015-2016-2017)

#### RENSEIGNEMENTS DIVERS

(notamment droits des associés , distributions et attributions de benefices , etc....)

Années.....					Observations

## BILANS

ACTIF	2013	2014	2015	2016	2017	Observations
تقييمات عينية	11.155.803	12.416.588	15.211.846			
الاقتلاك	9.229.259	10.727.526	12.799.608			
الصافي	1.926.544	1.689.062	2.412.238			
تقييمات عينية أخرى	516.956	/	/	4.056.043	4.056.043	
الاقتلاك	/	/	/	2.518.781	3.892.111	
الصافي	516.956	/	/	1.537.262	163.932	
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	/	1.118.879	1.977.983	1.376.260	627.657	
المقرضات	6.044.488	1.814.606	/	/	7.209.490	
زبائن	/	1.918.680	1.912.680	1.912.677	/	
حسابات دائنة أخرى	/	/	/	314.682	/	
ضرائب	/	1.684.913	3.384.660	3.007.391	2.977.487	
حسابات الدائنة	37.128		/	/		
الجزئية	3.093.974	23.438.970	20.458.266	91.173	98.016	
المجموع	11.619.090	31.665.110	30.145.830	8.239.448	11.076.583	



PASSIF	2013	2014	2015	2016	2017	Observations
رأس المال	9.637.720	10.884.823	15.173.697	5.675.861	6.624.239	
موردون و حسابات مطابقة	/	14.817.061	10.358.783	358.783	1.004.919	
ديون الاستقلال	574.012	/	/	/	/	
ضرائب	/	1.467.685	47.302	47.302	/	
ديون اخرى	160.255	206.667	63.882	919.031	2.839.976	
النتيجة	1.247.103	4.288.874	4.502.163	948.377	607.447	
المجموع	11.619.090	31.665.111	30.145.830	8.239.448	11.076.583	

**DETAIL DE GROUPES DE COMPTES**

(Réserves, provisions, amortissements, comptes- courants, créiteurs ou débiteurs divers)

qui n'auraient pas été détaillés dans le bilan

Au .....	Au .....	Au .....	Au .....	Au .....

## الملحق رقم 03: كشف المحاسبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الضرائب

بسكرة

ب.....

المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث

مركز الضرائب بسكرة

Activité exercée:

مؤسسة أشغال البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري .

### RELEVÉ DE CMPTABILITE CONCERNANT

السيد :  
01 تجزئة رقم 280 الحي الغربي أولاد جلال- بسكرة

DESIGNATION DES COMPTES		2014	2015	2016	2017	
MARGE BRUTE	CREDIT { Vent marchandises-----					
	DEBIT { Marchandises consommées-----					
	BENEFICE BRUT ( crédit -débit )(1)-----					
	POURCENTAGE BRUT = $\frac{\text{bénéfices brutes}}{\text{ventes}} \times 100$					
VALEUR AJOUTÉE	Production vendue -----	39.229.509	39.498.642	4.576.938	6.676.083	
	Production stockée -----					
	Production de l'Entre, pour elle-même					
	CREDIT Prestation fournies RABAIS					
	Transfert de change de production -----					
	TOTAL DU CREDIT -----	39.229.509	39.498.642	4.576.938	6.676.083	
	DEBIT { Matières et fournitures consommés	26.732.161	29.942.161	1.759.952	3.200.000	
	Services -----	4.595.768	1.509.040	26.526	1.209.060	
	TOTAL DU DEBIT--	31.327.929	31.451.201	1.786.478	4.409.060	
	BENEFICE BRUT( credit -débit )(2)----	7.901.580	8.047.439	2.790.460	2.267.023	
POURCENTAGE BRUT = $\frac{V.A}{\text{production vendue}} \times 100$	20.14%	20.37%	60.97%	33.96		
RESULTAT D'EXPLOITATION	Bénéfices brut total (1) +(2) -	7.901.579	8.047.439	2.790.460	2.267.023	
	CREDIT Produits financières					
	Transfert de charge d'exploitation					
	TOTAL DU CREDIT --	7.901.579	8.047.439	2.790.460	2.267.023	
	DEBIT { Frais personnel -----	1.297.553	1.347.859	468.751	260.359	
	Impots et taxe -----	816.491	125.334	/	25.886	
	Frais divers .../... AUTRE CHARGE ....					
	Amortissements-----	1.498.267	2.072.082	1.373.330	1.373.330	
	Provision – مصاريف مالية –					
	TOTAL DU DEBIT -----	3.612.311	3.545.275	1.842.081	1.659.575	
CREDIT	Solde du resultat d'exploitation -----	4.289.268	4.502.163	948.377	607.447	
	Autres produits -----					
	TOTAL DU CREDIT -----					
	DEBIT	Solde du résultat				
		Autres charge -----	393	/	/	/
TOTAL DU DEBIT						
BENEFICE NET (credit - debit)--	4.288.874	4.502.163	948.377	607.447		
POURCENTAGE NET = $\frac{\text{benefice net}}{C,A} \times 100$	10.93%	11.39%	20.72%	9.10%		



## الملحق رقم 04: محضر معاينة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة

المديرية الولائية للضرائب

مركز الضرائب بسكرة

رقم: ..... م و ض / م ض / م ر م ب / م م / م ف ت / م / 1/2018.

### محضر

(جرد المخزونات - الإستثمارات)

في سنة ألفين وثمانية عشر و في يوم الحادي عشر من شهر جويلية وعلى الساعة العاشرة والنصف صباحا (10 H 30).

نحن الموقعون أدناه: السيد:..... رئيس الفرقة

السيد:..... محقق

السيد:..... محقق

حالفين اليمين أمام القضاء و مكلفين بمأمورية تابعة للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية بسكرة ومسندة لنا مهمة التحقيق المحاسبي والجبائي لنشاط السيد:

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

المحققان

رئيس الفرقة

اسم و لقب المكلف بالضريبة

# الملحق رقم 05: بطاقة بداية أشغال التحقيق المحاسبي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des finances  
Direction Générale des impôts  
Direction Régionale des Impôts de Constantine.  
Direction des Impôts de Wilaya de Biskra  
Centre des impôts BISKRA  
Service principal du contrôle et de la recherche

وزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب  
المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة  
المديرية الولائية للضرائب بسكرة  
مركز الضرائب بسكرة  
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

## Fiche de début des travaux de Vérification de comptabilité

Référence N°257/ DIW/ CDI/SPCR/SC/ M1/2018 Le 11/07/2018

Numéro de l'affaire 24/2018

Numéro d'identification Fiscale .....

Nom / Prénom ou raison Sociale. السيد

Activité مؤسسة أشغال البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري

Adresse 01. تجزئة رقم 280 الحي الغربي أولاد جلال. Tel.....

Avis de vérification N° 226 du 17/06/2018 Remis-le 18/06/2018

Période à vérifier du 01/01/2014 au 31/12/2017

Noms, prénoms et grades des agents vérificateurs :

السيد : (مفتش/ ق )  
السيدة : (مفتش/ ر )

Date de début des travaux préparatoires 23/05/2018

Date du contrôle inopiné (1)

Date d'intervention sur place (Contrôle au fond) 11/07/2018

Chef de brigade

Nom/ Prénom et grade des vérificateurs

# الملحق رقم 06: التبليغ بالتقويم الأولي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب  
المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة  
المديرية الولائية للضرائب بسكرة  
مركز الضرائب بسكرة  
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث  
رقم : 305/ لم و ض / م ر م ب / م ا ف ت / م 2018/01

السيد :  
مؤسسة أشغال البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري  
01 تجزئة رقم 280 الحي الغربي أولاد جلال  
LE 25/10/2018.

## Notification de Redressement Suite à la vérification de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n°226 du 17/06/2018, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2014/2015-2015/2016-2016/2017- 2017/2018, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : الرسم على القيمة المضافة + الرسم على النشاط المهني + الضريبة : على الدخل الإجمالي

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions de l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte.....09.....feuilles y compris celui-ci.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des  
vérificateurs



## الملحق رقم 07: التبليغ بالتقويم النهائي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des finances  
Direction Générale des impôts  
Direction Régionale des Impôts de Constantine.  
Direction des Impôts de Wilaya de Biskra  
Centre des impôts BISKRA  
Service principal du contrôle et de la recherche

وزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب  
المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة  
المديرية الولائية للضرائب بسكرة  
مركز الضرائب بسكرة  
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

**Notification de redressement définitive**  
**Suite à la vérification de comptabilité**  
(Réponse aux observations du contribuable)

Référence N°345 / DIW/ CDI/SPCR/SC/ M1/2018 LE 16/12/2018

Madame, Monsieur,...

.....السيد

Nous avons pris connaissance des observations que vous avez formulées en date du 12/12/2018 et du...../ ..... en réponse à la notification de redressement N° 305 du 25/10/2018 et la notification complémentaire / rectificative N°...../ ..... du .../.....

Après un examen de ma part, je vous informe que :

- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont abandonnés en totalité ;
- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus partiellement ;
- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus en totalité.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya ou au **chef de centre de la Wilaya**, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte ...10 feuilles, y compris celle-ci.

Veillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade P/I

Nom, Prénom et Grade des vérificateurs



# الملحق رقم 08: الورد الضريبي

Série D - n° 37 A

## ROLE INDIVIDUEL N°: \_\_\_\_\_ Année: \_\_\_\_\_

مديرية الضرائب لولاية \_\_\_\_\_

CODE ACTIVITE: \_\_\_\_\_

DATE DE MISE EN RECOURS: \_\_\_\_\_

DATE D'EXIGIBILITE: \_\_\_\_\_

RECETTE DES IMPOTS

D: \_\_\_\_\_

(Cachet d'identification)

M. \_\_\_\_\_ السيد (أ) \_\_\_\_\_  
(Nom ou prénom - Prénom nom de famille) الاسم الأول والاسم العائلي

Activité ou Profession: \_\_\_\_\_ النشاط أو المهنة

Adresse: \_\_\_\_\_ العنوان

Article d'imposition: \_\_\_\_\_ رقم المادة

Numéro d'identification Statistique: \_\_\_\_\_ رقم التعريف الإحصائي

Numéro d'identification Fiscale: \_\_\_\_\_ رقم التعريف الضريبي

\_\_\_\_\_

متمثلة بالضرائب

\_\_\_\_\_

(Cachet d'identification)

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

N° 12, 37 A - Imp. Off. 06/04/2012

NUMERO	Compte et ligne d'imputation	Code Impôt	IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE de mise de service (Produit est classé)	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT Réajustement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		TVA déductible	MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
									De la base imposable	De la base taxable (Déclarée)			Taux	Montant	
201 001			I.R.G.												
L1															
M1			Régularisation et Amendes (N°-RG) I.B.S.	a											
500 026			Versement Forfaitaire												
C															
500 026			Taxe sur l'Activité Professionnelle												
A															
500 020			Taxe sur la Valeur Ajoutée	a											
			Régularisation TVA/achats Pénalités d'assiette TVA												
201 004 E			Taxe sur achats	a											
			E 2700 - Enregistrement												
			E 2 - C 200 - Timbre												
			C 1 - B - 00 - TF et TA												
			C 6-F-00 - Impôt sur le Patrimoine												
TOTAL GENERAL DU ROLE															

## RÔLE INDIVIDUEL

A le _____		Arrêté le présent rôle à la somme de :		Prise en charge par le Releveur des impôts				Annotation des poursuites engagées			
Le Chef d'Inspection,				Nombres des Comptes-Lignes et sous lignes	Montants			<b>Calendrier de Paiement souscrit le :</b>			
Cachet, Signature,		A le _____ le <b>Le Directeur des Impôts de Wilaya,</b> Cachet, Signature,		201 001 --- LI				A raison de _____ DA par mois			
				201 001 --- MI				Avis officieux de saisie N° _____ du			
				201 004 --- E				Commandement à payer N° _____ du			
				500 026 --- A				Signifié le _____ à _____			
				_____ J				Décision de fermeture N° _____ du			
<b>EMARGEMENT DES PAIEMENTS EFFECTUES ET SITUATION DES RESTES AU 31/12 DE CHAQUE ANNEE</b>				Total du Rôle							
QUITTANCE		IMPOT PAYE	COMPTÉ-LIGNE et sous-ligne d'imputation	DROITS SIMPLES	PENALITES de Recouvrement	SOLDE	SOLDE	SOLDE	Exécutée le _____ période		
Numéro	Date					Au : 31/12/_____	Au : 31/12/_____	Au : 31/12/_____			
									Signifié le _____ à _____		
									Main-levée N° _____ à _____		
									Saisie N° _____ à _____		
									Vente du _____		
									P.V. de Carence N° _____ du _____		
									E.C.I. N° _____ à _____		
									C.A.S. N° _____ du _____		
									C.N.V. N° _____ du _____		

# AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

N° : \_\_\_\_\_ Année : \_\_\_\_\_

مديرية الضرائب لولاية

CODE ACTIVITE

\_\_\_\_\_

DATE DE MISE EN RECOUVREMENT

\_\_\_\_\_

DATE D'EXIGIBILITE

\_\_\_\_\_

RECETTE DES IMPOTS

D \_\_\_\_\_

(Cachet d'identification)

M. \_\_\_\_\_ السيد (أ) \_\_\_\_\_  
 (nom et prénom - Raison sociale) (اللقب، الاسم، الشركة)

Activité ou Profession : \_\_\_\_\_ النشاط أو المهنة

Adresse : \_\_\_\_\_ العنوان

Article d'Imposition : \_\_\_\_\_ رقم المادة

Numéro d'Identification Statistique : \_\_\_\_\_ رقم التعريف الإحصائي

Numéro d'Identification Fiscale : \_\_\_\_\_ رقم التعريف الجبائي

مفتشية الضرائب

\_\_\_\_\_

(Cachet d'identification)

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		T.V.A. déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)			Taux	Montant	
I.R.G.												
Majorations et Amendes (VF+IRG) à I.B.S.												
Versement Forfitaire												
Taxe sur l'Activité Professionnelle												
Taxe sur la Valeur Ajoutée à												
Réintégration TVA/achats												
Pénalités d'assiette/TVA												
Taxe sur achats à												
E 2700 - Enregistrement												
E 2 - C 200 - Timbre												
C 1 - B - 00 - TF et TA												
C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine												
<b>TOTAL GENERAL DU ROLE</b>												

# الملحق رقم 09: محضر إنتهاء أشغال التحقيق المحاسبي

## REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des Finances  
Direction Générale des Impôts  
Direction Régionale des Impôts de Constantine.  
Direction des Impôts de Wilaya de Biskra  
Centre des impôts de Biskra  
Service principal du contrôle et de la recherche  
Service de contrôle

### *Fiche de fin des Travaux de Vérification de comptabilité*

Référence N°...../ DIW/ CDI/SPCR/SC/ M1/2018

BISKRA Le 30/12/2018

Numéro de l’Affaire 24/2018 N° d’article d’imposition .....

Numéro de l’Identifiant fiscal .....

Nom et Prénom ou Raison ..... السيد:

Activité مؤسسة أشغال البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري

Adresse : 01 تجزئة رقم 280 الحي الغربي أولاد جلال

Avis de vérification de comptabilité N° 226 du 17/06/2018

Date de fin des travaux sur place : ...../...../.....

Date notification des résultats de la vérification :

Date de notification de la position définitive de l’Administration : 30/12/2018

Lu et approuvé :

Chef service principal du contrôle et de la recherche

Le Vérificateur



## الملحق رقم 10: التقرير النهائي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des Finances

Direction Générale des Impôts

Direction des Impôts de la  
Wilaya de بسكرة

CENTRE DES IMPOTS  
BISKRA

IDENTIFIANT FISCAL

CODE TERRITOIRE

CODE D'ACTIVITE

NUMERO D'ARTICLE

# RAPPORT DE VERIFICATION DE COMPTABILITE N° 24/2018

Entreprise Vérifiée : ..... السيد  
مؤسسة أشغال البناء - جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري

رقم 01 تجزئة رقم 280 الحي الغربي أولاد جلال - بسكرة

Agents vérificateur :

محقق ( م ق ) .....  
محقق ( م ر ) .....

## Autres observations

- Désignations précise de l'activité (s) exercée (s)

مؤسسة أشغال البناء و جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري

- Adresse des Etablissements des productions, de commercialisation, des entrepôts -

رقم 01 تجزئة 280 الحي الغربي أولاد جلال - بسكرة

- Liens avec d'autres entreprises (Nature des liens, adresse de ces entreprises)

- Importance des Moyens d'exploitation /

- Effectifs employés :

2017	2016	2015	2014
عاملين	04 عمال	11 عامل	10 عمال

- Equipements d'exploitation :

معدات وادوات بسيطة تخص نشاط المؤسسة

- Assistance juridique, Comptable ou fiscale (Conseil juridique, fiscal, comptable, etc...)

مسك محاسبي من قبل السيد:.....  
محاسب معتمد  
أولاد جلال - بسكرة

## 2/ Renseignements relatifs au dossier fiscal

### - position fiscal :

- النظام العام بالنسبة للرسم على القيمة المضافة
- النظام الحقيقي بالنسبة للضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

### Impôts directs :

- الضريبة على الدخل الاجمالي طبقا للمادة 03 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
- الرسم على النشاط المهني : طبقا للمادة 217 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

### T.C.A

- الرسم على القيمة المضافة : طبقا للمادة 02 الفقرة 04 من قانون الرسوم على رقم الاعمال

### - Gestion du dossier fiscal

### - Dépôt des déclarations et des bordereaux – avis de versement

#### (Tardif – défaillances – régulier )

يقوم المكلف بالضريبة بإيداع التصريحات الشهرية و السنوية في الاجال القانونية

### - Régularisations fiscales (impôts directs – T.C.A)

لم يخضع المعني لأي تسوية من قبل

### -Vérifications de comptabilité

لم يخضع المعني للتحقيق المحاسبي و الجبائي من قبل

### - Périodes vérifiées

فترة التحقيق تمتد من 2014/01/01 إلى 2017/12/31

### -Recherches extérieurs dans le cadre de la présente vérification

- Nombre de demandes 33

- Nombre de recoupements reçus 10

- Observations éventuelles التأخر في تلقي المعلومات من قبل الهيئات و المؤسسات العمومية و الخاصة  
- عدم الرد على طلبات المعلومات أحيانا أخرى

## C/ CLOTURE DE LA VERIFICATION :

### 1°/ Observations sur les résultats de la vérification :

تمت عملية التحقيق وفقا للطريقة التحوارية بزيادة رقم الأعمال المفوتر الناتج عن Du Chef de Brigade - اقتطاع الضمان لسنة 2015 و زيادة رقم الأعمال المقبوض لسنة 2014 و دمج تكاليف غير قابلة للخصم و دمج أقساط الاهتلاك المبالغ فيها و حسم الرسم على القيمة المضافة لسنة 2015 باعتبار المورد مدرج ضمن القائمة الوطنية لمرتكبي الغش الضريبي غير متموقعين .

### - du chef de service principal du contrôle et de la recherche

تم اتباع الطريقة التحوارية في اقرار أسس الضرائب و الرسوم و وفقا للقوانين السارية المفعول

### 2° /Conclusion de la vérification :

#### - Moralité fiscale de l'entreprise vérifiée :

يقوم المكلف بالضريبة بأداء واجباته و إلتزاماته الجبائية من خلال إيداع التصريحات الشهرية و السنوية في الأجل القانونية كما أنه يقوم بتسديد مستحقات الخزينة العمومية .

#### Caractère des infractions relevées et des rehaussements appliqués ( existence ou non de manoeuvres frauduleuses- infractions répétées )

- إن النوايا التدليسية او محاولات التملص من دفع الضرائب مستبعدة و أن الزيادات الناتجة عن التسوية سببها حجم النشاط الممارس و الناتج عنه بعض السهو في المحاسبة .

#### Collaboration des dirigeants de l'entreprise vérifiée durant l'intervention ( incidents éventuels, opposition à contrôle , etc...)

لقد أبدى المعني إستعدادا و تعاون مع المحققين بمصلحة التحقيق طيلة فترة التحقيق .



**B/ PROCEDURE DE VERIFICATION**  
(Pièces à joindre)

Série On°15  
(2001)

**Pièces n° 1/Avis de Vérification :**

- Adresse ..... n° A/R .....
- Remise :17/06/2018 Accusé réception...../.....

**Pièces n° 2/Avis de Notification :**

- Adresse le :..... n°...../.....A/R
- Accuse réception reçu le :
- ANNEE-2014-2015-2016-2017 :Remis  
le :30/10/2018 contre accusé réception

**Pièces n° 3/Réponse de l'Entreprise vérifiée :**

- ANNEE -2014-2015-2016-2017:Reçue le  
12/12/2018 dans les délais
- Absence de Réponse – reçue hors délais

**Pièce n°4/ Notification de la position définitive de l'Administration :**

- Adresse le :30/12/2018.n°...--A/R 95289
- Reçu le : .....
- Remis le :..... contre accuse réception

**Pièce n°4/1 – Avis de notification aux associés :**

- Adressele :...../.....n°.....  
A/R  
n°...../.....A/R  
n°...../.....A/R  
n°...../.....A/R
- Accusé réception reçu  
le...../.....

**Pièce n°5 Nouvelle réponse de l'Entreprise vérifiée ( éventuellement) :**

- Reçue le :...../.....

**Pièce n°6- Nouvelle notification de la position de l'Administration :**

Adressele :...../.....

**Pièce n°7- Tableau comparatif des Bilans – relevé de comptabilité :** مرفقة بالتقرير

**Pièce n°8- Copie de l'avertissement « activité »**

مرفقة بالتقرير

**Pièce n°9 – Copie de l'avertissement « revenus »**

مرفقة بالتقرير

**D/ CONTROLE DE LA VERIFICATION DE COMPTABILITE**  
(DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS)

1° / Date du contrôle du rapport de vérification

2°/ Date de l'envoi à l'administration Centrale de la fiche de synthèse

3°/ Observation de la direction Régionale des Impôts

4°/ Réponse de la Direction des Impôts de Wilaya

5°/ Décision proposée par la D.R.I

## A / GENERALITES

### 1° /Renseignements relatifs à l'Entreprise vérifiée

- Forme juridique

شخص طبيعي

- Date de création ou de passage à la forme juridique actuelle

2002/02/05 تاريخ بداية النشاط

- Désignation de l'exploitation – du gérant – du directeur général

/

- Situation du gérant, s'il s'agit d'une SARL

/

Associé Majoritaire

/

Associés Minoritaire

/

- Désignation des associés et répartition des actions ou des parts sociales

Associé Majoritaire

/

Minoritaires

/

- Adresse personnelle de l'exploitant ou de l'associé , gérant majoritaire .

شارع فرقاد علي رقم 14 حي النصر أولاد جلال – بسكرة

بكرة في .....

محققا الضرائب

رئيس فرقة التحقيقات الجبائية

رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث

رئيس مركز الضرائب